الدستور

aldostoor

غير مخصص للبيع

جريدة برلمانية يومية

تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي

رئيس التحرير
علام علي الكندري

الثلاثاء
30 ربيع الآخر 1437
09 فبراير 2016
العدد 778

الغانم ونظيره الألماني بحثا تعزيز التعاون البرلماني

بحث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم أمس مع رئيس البرلمان الالماني د. نوربرت لامرت عددا من الموضوعات المتعلقة بعلاقات التعاون الثنائي وسبل تطويرها في كل المجالات لاسيما شقها البرلماني. وتبادل الجانبان الحديث عن التطورات والمستجدات الراهنة وعدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك اضافة الى التنسيق في المحافل الدولية.

تفاصيل (ص03)

لتر الممتاز بـ 85 فلسا والخصوصي 105 فلوس ورفع الدعم عن الألترا

الحكومة عرضت خطتها لمواجهة العجز أمام مكتب المجلس

دميثير لـ «الدستور»: 80 % من النواب يعارضون الخطة الحكومية ومقترح لتعويض المواطنين نقديا

الغانم مترئسا اجتماع مكتب المجلس والفريق الحكومي بقيادة الصالح

وسط معارضة نيابية لما طرح خلال الاجتماع عرض نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح خلال اجتماع موسع مع مكتب المجلس برئاسة رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم وحضور 16 نائبا الخطة الحكومية لمواجهة العجز في الميزانية العامة للدولة.

مصادر نيابية اكدت لـ«الدستور» ان العرض الحكومي تطرق الى زيادة في اسعار البنزين بحيث يكون سعر لتر الممتاز 85 فلسا والخصوصي 105 فلوس على ان يتم رفع الدعم نهائيا عن ألترا مضيفة أما الكهرباء فانها ستقسم الى شرائح بحيث تكون الشريحة الاولى 5000 كيلو وات بفلسين والشريحة الثانية 10000 كيلو وات بـ 5 فلوس والشريحة الثالثة «مفتوح» بـ19 فلسا.

ووفقا لما صرح به النائب خلف دميثير لـ «الدستور» فان العرض الحكومي لم يلق ترحيبا نيابيا وان 80 بالمئة من النواب يعارضون الخطة الاقتصادية التي طرحتها الحكومة خلال الاجتماع لافتا الى ان هناك مقترحا نيابي لتعويض المواطنين نقديا بزيادة على رواتبهم من 100 الى 120 دينارا.

من جانبه قال وزير المالية عقب الاجتماع انه لن يصدر اي قرار حول تخفيض الدعم إلا بعد التوافق مع أعضاء مجلس الأمة لافتا الى ان اجراءات الحكومة في هذا الصدد ستكون متأنية وليست بطيئة وأكد انه لا بد من اتخاذ تلك الإجراءات فالمسألة لم تعد اختيارية خاصة ان هذه الاصلاحات تضمن استدامة قدرت الدولة على الإيفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين.

تفاصيل (ص04)

إضافة إعاقة العين الواحدة إلى قانون المعاقين

أكدت لجنة ذوي الإحتياجات الخاصة عقب اجتماعها وممثلي مؤسسة التأمينات الاجتماعية ان الراتب الكامل لذوي الاحتياجات الخاصة لا يتجاوز 2750 دينارا. معلنة انه سيتم اضافة اعاقة العين الواحدة إلى قانون ذوي الاعاقة ورفعه إلى المجلس لمناقشته واتخاذ ما يلزم بشأنه.

تفاصيل (ص06)

المداولة الثانية للوكالات التجارية اليوم

يعقد مجلس الأمة جلسة عادية صباح اليوم لمناقشة عدد من تقارير اللجان البرلمانية المختلفة إضافة إلى طلب مقدم من بعض الأعضاء بشأن مناقشة الأوضاع الاقتصادية وإلغاء الدعوم و3 كتب من الحكومة.

ومن أهم التقارير المدرجة على جدول أعمال الجلسة اليوم تقرير لجنة الشؤون المالية عن مشروع القانون بتنظيم الوكالات التجارية الذي أقر في المداولة الأولى ومن المتوقع ان يقر المجلس المداولة الثانية للقانون خلال الجلسة.

تفاصيل (ص10-11)

تلفزيون المجلس

فيصل الشايع

- لا بديل عن تطبيق إصلاحات مالية وترشيد الاستهلاك

تفاصيل (ص14)

مجلس الوزراء: خطة لتطوير الرياضة وخصخصة الأندية

عرض وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود على مجلس الوزراء تقرير الهيئة العامة للرياضة بشأن استراتيجية تطوير الرياضة الكويتية من منظور خطة التنمية حيث اشتمل على ستة محاور القطاع الرياضي الأهلي القطاع الرياضي الحكومي القطاع التربوي والتعليمي الإنشاءات الرياضية الطب الرياضي والخصخصة.

وقد تضمن التقرير الخطوات العملية التي تم اتخاذها تنفيذا لهذه المحاور وتفعيلها من خلال برنامج عمل الحكومة وخطة التنمية ومنها دعم البرامج الفنية التي تعد لتطوير مستويات اللاعبين في المسابقات المحلية والخارجية والعمل على فتح أندية جديدة في شمال وجنوب الكويت والعمل على مساندة الأندية بدعم مالي مناسب لنظام الاحتراف الجزئي والعمل على إعادة هيكلة الإدارات وقطاعات الهيئة والاهتمام بالمنشآت الرياضية.

تفاصيل (ص05)

إحالة السعد والأيوب إلى النيابة

انتهت لجنة التحقيق في أوضاع مكتب الاستثمار في لندن من أعمالها وقررت رفع تقرير إلى مجلس الأمة يتضمن العديد من التوصيات أهمها احالة العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار د. بدر السعد ومدير مكتب الاستثمار في لندن أسامة الأيوب إلى النيابة العامة. وقال مقرر اللجنة النائب ماضي الهاجري ان اللجنة أبرأت ذمتها امام الله عز وجل ثم أمام المجلس والشعب الكويتي بإحالة من نرى انهم مشاركون في هدر المال العام والعبث به إلى النيابة العامة.

تفاصيل (ص06)

نائب الأمير استقبل الغانم ورئيس البرلمان الألماني

سمو ولي العهد مستقبلا الدعيج

.. ومستقبلا رئيس البرلمان الألماني والوفد المرافق

استقبل سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بقصر السيف صباح امس رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وبرفقته رئيس البرلمان الألماني د. نوبيرت لاميرت والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته للبلاد.

حضر المقابلة رئيس المراسم والتشريفات بديوان سمو ولي العهد الشيخ مبارك الحمود ورئيس لجنة الصداقة الكويتية الألمانية النائب فيصل الشايع

واستقبل سمو نائب الأمير وولي العهد نائب رئيس شؤون الأسرة الحاكمة الشيخ د. إبراهيم الدعيج.

واستقبل رئيس جهاز الأمن الوطني الشيخ ثامر العلي.

.. ومستقبلا العلي

وزير الخارجية يهنئ نائب الأمير وولي العهد بالذكرى العاشرة لتوليه ولاية العهد

رفع النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشيخ صباح الخالد باسمه ومنتسبي وزارة الخارجية كافة صادق التهاني والتبريكات إلى مقام سمو نائب الأمير وولي العهد الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح حفظه الله بمناسبة الذكرى العاشرة لتبوؤ سموه ولاية العهد في البلاد.

وأعرب الشيخ صباح الخالد عن مشاعر الفخر والاعتزاز للمنجزات الوطنية المشهودة التي حققتها البلاد طيلة العقد الفائت برعاية راعي نهضتها حضرة صاحب السمو الأمير الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه وسنده وعضده سمو ولي العهد الأمين ومجددا العهد على مواصلة خدمة البلاد وتحقيق مصالحها العليا في المحافل الدولية كافة.

للاشتراك في جريدة
الدستور aldostoor
مباشر
22 454 630

الغانم ونظيره الألماني بحثا تعزيز التعاون البرلماني

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم مستقبلا نظيره الألماني د. نوربرت لامرت

الغانم و د. نوربرت لامرت

عقد رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم في مكتبه أمس محادثات رسمية هو ورئيس البرلمان الالماني (البوندستاغ) د. نوربرت لامرت والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وتطرقت المباحثات الى عدد من الموضوعات المتعلقة بعلاقات التعاون الثنائي بين البلدين الصديقين وسبل تعزيزها وتطويرها في كل المجالات لاسيما شقها البرلماني.

وتبادل الجانبان الحديث عن التطورات والمستجدات الراهنة على المستويين الإقليمي والدولي وعدد من القضايا ذات الاهتمام المشترك اضافة الى سبل تعزيز التنسيق الثنائي بين البرلمانين في المحافل البرلمانية الدولية ازاء بعض القضايا العالمية الملحة كتعزيز الديمقراطية وحقوق الانسان وتمكين المرأة والشباب.

وحضر المباحثات رئيس بعثة الشرف المرافقة النائب فيصل الشايع والنواب عسكر العنزي وكامل العوضي ود. محمد الحويلة وماجد موسى.

ومن جهة أخرى عقد لامرت خلال زيارته الحالية لقاءات مع سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء بالإضافة إلى النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد ونائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية ووزير النفط بالوكالة انس الصالح.

وقد وصل رئيس البرلمان الالماني (البوندستاغ) د. نوربرت لامرت والوفد المرافق له الى البلاد مساء أمس الأول في زيارة رسمية تستغرق يومين.

وكان في استقبال لامرت والوفد المرافق له على ارض المطار رئيس مجلس الامة مرزوق الغانم ورئيس بعثة الشرف المرافقة النائب فيصل الشايع والسفير الالماني لدى دولة الكويت اويجن فولفارت والأمين العام لمجلس الامة علام الكندري.

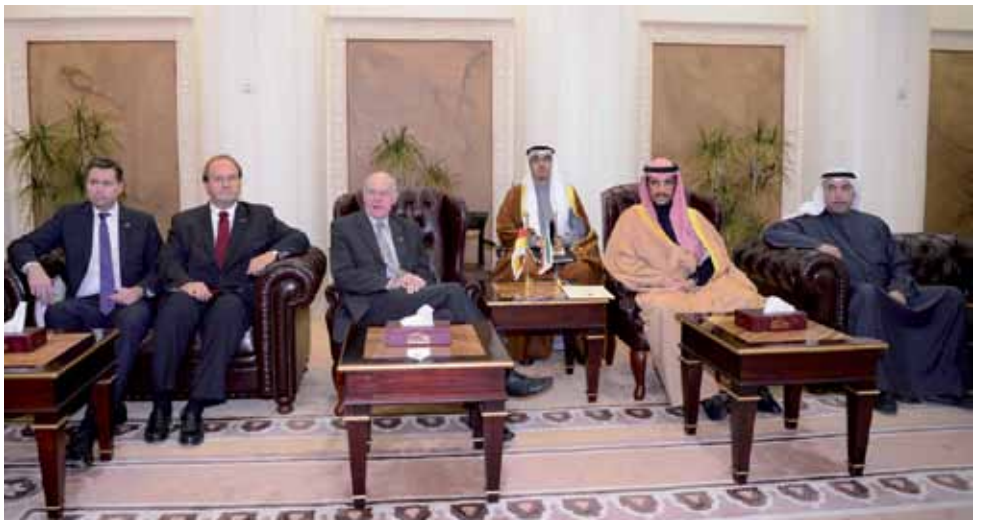
جانب من مباحثات الغانم ونظيره الألماني

لن يصدر اي قرار الا بعد التوافق مع أعضاء مجلس الأمة

الصالح: مسطرة الدعوم على الجميع والموس على كل الروس

رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم ووزير المالية أنس الصالح خلال اجتماع مكتب المجلس

أكد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة أنس الصالح ان الحكومة الحالية هي اكثر حكومة اتخذت إجراءات للإصلاح الاقتصادي لوجود سلطة تشريعية متعاونة معها مشددا على انه لايمكن الاستمرار بالنمط الاستهلاكي الحالي وترشيد الدعوم يرمي الى ترشيد نمط الاسراف الاستهلاكي .

وقال الصالح في تصريح صحفي أمس: كان هناك موعد ما بين لجنة اعادة دراسة مختلف انواع الدعوم الممثلة من جميع الجهات المعنية بهذا الامر واعضاء مجلس الامة وتم اللقاء وقدمت اللجنة تقرير المستشار المكلف بإعادة دراسة الدعوم وهي دراسة عميقة تتناول كافة البيانات وانعكاس ترشيد الدعوم على الاسرة والفرد والمجتمع لذلك امتد الاجتماع لوقت طويل.

وتابع الصالح: البعض يعتقد ان السعي الحثيث لترشيد الدعوم يرمي فقط الى ترشيدها وهذا غير صحيح فالهدف الاساسي هو ترشيد نمط الاسراف الاستهلاكي خاصة وأن الكل يعلم بأن لدينا خطة إسكانية طموحة تحتاج الى إنشاء محطات كهرباء ضخمة تواكب النمو الاسكاني الذي يسجل للمجلس الحالي وعلى الحكومة توفير الاراضي اللازمة له.

واوضح الصالح انه لايمكن الاستمرار بالنمط الاستهلاكي ونحن بهذه الحاجة الى البنية التحتية والقدرات الخدماتية والطاقات الكهربائية المواكبة للنمو الاسكاني مبينا ان الحكومة تفهمت ما طرحه الاخوان حول ضرورة اتخاذ إجراءات الاصلاح الاقتصادي خاصة وأن رفع الدعوم ليس الاصلاح الاقتصادي وانما هو جزء من برنامج الاصلاح الاقتصادي الواضحة معالمه لدينا وهو احدى قنواتها والاخرى تتمثل بالتنمية الاقتصادية والخصخصة وتفعيل دور الفعاليات الاقتصادية والشراكة وغيرها من القنوات .

وشدد الصالح ان ماذكره من قنوات لم يكن حديثا على ورق وانما تم خلال الاجتماع تحديد تواريخ مشاريع طرحت بعد اقرار قوانين الشراكة ومنها خمسة هذا العام بينما منذ عام 2008 وحتى هذا التاريخ لم يطرح سوى مشروع واحد مشيرا الى ان من امثلة هذه المشاريع محطة الكهرباء بالخيران ومحطة النفايات الصلبة وام الهيمان للنفايات السائلة ومحطة العبدلي للطاقة الشمسية وبقيمة 3 مليارات دينار وستكون نسبة المساهمة فيها 50 % للمواطن الكويتي وعوائدها تقدر بـ10 % .

وتابع الصالح الاخوة النواب تحدثوا عن ترشيد الانفاق الحكومي ونحن نشاركهم هذا الامر ونعمل بجهد لترشيد الانفاق الحكومي الذي يبدأ من اعلى الهرم ويتمثل بتوجيه حضرة صاحب السمو بتخفيض ميزانية ديوان سموه وهي سابقة لم نسمع عنها في الكويت او المنطقة كلها من قبل .

وشدد الصالح على ان هذه البادرة من حضرة صاحب السمو اعطت رسالة لجميع جهات الدولة بأن لا أحد بمعزل عن الترشيد وإيقاف الهدر ونحن اليوم في الميزانية بوضع لانحسد عليه فالايرادات تراجعت وحجم العجز المقدر 12 مليارا لذلك لابد من إجراءات متدرجة وألا نستهلك كل احتياطياتنا في مواجهة العجز وهو اجراء غير حصيف ولن تكون محمودة عواقبه .

وجدد الصالح تأكيده على ضرورة اتخاذ اجراءات مدروسة دون المساس بأصحاب الدخول المتوسطة وما دون المتوسطة وتنوع موارد الدخل مشيرا الى انه في جلسة عرض الميزانية العامة للدولة سيتم طرح برامج زمنية محددة تؤكد ان الحكومة لا تشير للعجز وتقف وانما تسير بمعية اعضاء مجلس الامة الى الحلول .

وبسؤاله عن الموقف الحكومي من اتفاق اعضاء المجلس الاعلى للتخطيط والنواب خلال اجتماع امس الاول بعدم الحاجة الى ترشيد الدعوم في القطاع السكني وكذلك رأي الحكومة من المخاوف النيابية بشأن عدم تقديم ضمانات تحد من رفع الاسعار في حال الغاء دعوم البنزين والكهرباء قال الصالح التصور المتكامل لايعنى فقط بمسألة ضبط الاسعار في حال رفع الدعوم واخي وزير التجارة يعمل الان على هذا الامر وردع كامل لاي ارتفاع مفتعل ونحن اليوم نتحدث عن رؤية وخطوات متكاملة أحدها يكمل الاخر.. تنمية..واصلاح اقتصادي فمنذ متى ونحن نتحدث ونسمع عن الاصلاح الاقتصادي ولايمكن القبول بتحميل هذه الحكومة وهذا المجلس المسؤولية فهذه الحكومة اتخذت اجراءاتها اكثر من اي حكومة اخرى لوجود سلطة تشريعية متعاونة بخلاف ما كان بالسابق الذي حالت الخلافات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية عن تنفيذ المشاريع واليوم هناك مشاريع كنا نسمع عنها بالسبعينيات تنفذ والعمل فيها كخلايا نحل ففي القطاع النفطي وحده مشاريع لم تعهد ولم نسمع بها في السابق تم رصد مبلغ 30 مليار دينار وتم توقيع مشاريع فيه بقيمة 15 مليار دينار حتى الان .

وتابع الصالح ألم يتساءل أحد عن عدم نمو الميزانية في السنة الحالية عن السنة الماضية رغم تأسيس العديد من الهيئات في البلاد كالاغذية والطرق والاتصالات؟ وأين بند الرواتب ولماذا لم ينم رغم ذلك ؟ طبعا لان هناك اجراءات قمنا بها ولانقول ان هذه الاجراءات هي اقصى الطموح وانما هي البداية واول خطوة ولابد ان يكون هناك اصلاح هيكلي واضح المعالم وبالنسبة لنا هو واضح وانما له اجراءات تراكمات تصعب علينا تنفيذ هذه الاجراءات.

وأكد الصالح أن هناك جهودا بدأنا بها وهي ليست نهاية المطاف بل البداية مشددا لابد من اجراء إصلاح هيكلي متكامل واضح المعالم مشيرا الى ان هناك تراكمات سابقة هي ما تصعب علينا تنفيذ الإجراء .

وبسؤاله عن سيناريو ما يترتب على رفع بعض الدعوم بالنسبة لزيادة أسعار السلع هل تم أخذ هذا الامر في الاعتبار اجاب الصالح سنتخذ الإجراءات اللازمة فيما نعتقد انه الأفضل في قدرة الدولة لكبح النمط الاستهلاكي ووفقا للدراسات التي معدل نمط الاستهلاك للمواطن الكويتي هو الأعلى في العالم مبينا ان النمو الاستهلاكي للكهرباء امر طبيعي في ظل زيادة عدد المشاريع الإسكانية .

واعتبر الصالح أن الهدف الأساسي من ترشيد الدعوم هو اعادة ثقافة المستهلك في الاستهلاك مؤكدا ان ما تقدمه وزارة المالية من دراسات مبني على الشفافية وانا على ثقة ان نواب مجلس الأمة والشعب الكويتي سيكون متفهما لهذه الإصلاحات خصوصا ان الجميع يساهم ويعمل لتحقيق هدف واحد قائلا الموس على كل الروس.

وعن سؤاله حول خطوات الحكومة بشأن تعظيم الإيرادات غير النفطية اجاب الصالح وهذا الامر من المحاور الرئيسية للإصلاح الاقتصادي عبر تفعيل تأسيس الشركات لمشاريع الشراكة وهي لن تعود بالمنفعة على الدولة فقط بل ستشمل المواطنين من خلال اكتتابهم في هذة الشركات وكذلك الدفع بمشاريع الخصخصة وستستثمر في المشاريع الصغيرة .

ولفت الصالح ان انتقاد اداء صندوق المشاريع الصغيرة وبأنه الى الان لم يقم بدوره مؤكدا أن هذا الامر محل اهتمام زميلي وزير التجارة لإزالة اي عراقيل لرفع كفاءة اداء الصندوق .

وقال الصالح إن البنك الصناعي خلال عام 2014 مول 174 مشروعا وإجمالي استثماراته 23 مليون دينار وفي عام 2015 مول 232 مشروعا اجمالي استثماراته 30 مليون دينار وبهذا يكون نسبة النمو 33 بالمئة وهي ارقام تدل على دعم الدولة للمشاريع الصغيرة من خلال قنوات اخرى غير الصندوق لانه الان هو في مرحلة تأسيسية .

وبسؤاله عن حجم الزيادة وكيفية تقييم شرائح استهلاك الكهرباء رد الصالح بأن هناك عدة تفاصيل وشرائح تتوقف على معدلات الاستهلاك متعددة الشرائح .

وحول ساعة الصفر في إصدار قرارات تخفيض الدعوم علق الصالح بأنه لن يصدر اي قرار الا بعد التوافق مع أعضاء مجلس الأمة .

وأكد الصالح أن إجراءات الحكومة ستكون متأنية وليست بطيئة فلا بد من اتخاذ الإجراءات فالمسألة لم تعد اختيارية فالإصلاحات التي تضمن استدامة قدرة الدولة على الإيفاء بإلتزاماتها تجاه المواطنين والتي تضمن للاجيال القادمة لتوفير جزء من الروافد المالية للمستقبل

وبين ان الدولة تستهلك 90 بالمئة من الإيرادات النفطية و10 بالمئة هي ما يتم توفيره لأبنائنا وأحفادنا في المستقبل لهذا يجب علينا إجراءات الإصلاحات اللازمة لدعم الاقتصاد الوطني.

وذكر الصالح أن مسطرة الدعوم على الجميع طبقا للعدالة بحيث يصل الدعم لمستحقيه وكل مستحق حسب ما يستحق من هذا الدعم لذلك علينا إيقاف الهدر على حساب المال العام.

وأوضح ان قيمة الدعم انخفضت الى مليارين و900 مليون دينار مشيرا الى ان هناك فرقا ما بين الارباك والإصلاح فالأول بقاء الحال كما هو علية بالنسبة لاستنزاف الاحتياطي العام للدولة وأما الإصلاح يتمثل في ترشيد الإنفاق.

إجراءات الحكومة ستكون متأنية وليست بطيئة فالمسألة لم تعد اختيارية

قيمة الدعم انخفضت الى مليارين و900 مليون دينار و وحجم العجز المقدر 12 مليارا

ردع كامل لاي ارتفاع مفتعل بالاسعار ولن نمس أصحاب الدخول المحدودة

الهدف الأساسي من ترشيد الدعوم هو إعادة ثقافة الاستهلاك

الدولة تستهلك 90 % من الايرادات النفطية و10 % ما يتم توفيره لأبنائنا في المستقبل

حماية المال العام: إحالة السعد والأيوب إلى النيابة العامة

قال مقرر لجنة التحقيق في أوضاع مكتب الاستثمار الكويتي في لندن النائب ماضي الهاجري ان اللجنة انتهت من أعمالها وقررت رفع تقرير الى مجلس الامة يتضمن العديد من التوصيات اهمها احالة العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار د. بدر السعد ومدير مكتب الاستثمار في لندن أسامة الأيوب الى النيابة العامة.

وأضاف الهاجري في تصريح صحافي: في هذا القرار أن اللجنة أبرأت ذمتها أمام الله عز وجل ثم امام المجلس والشعب الكويتي بإحالة من نرى أنهم مشاركون في هدر المال العام والعبث به إلى النيابة العامة.

وقال: كان هناك عمل جبار لأعضاء اللجنة والمكتب تخلله السفر الى لندن واستدعاء المسؤولين هناك ومقابلة الكثير من الموظفين موجها الشكر للجميع على هذا الجهد من نواب وموظفين.

إضافة إعاقة العين الواحدة إلى قانون المعاقين

ناقشت لجنة ذوي الاحتياجات الخاصة أمس العديد من الاستفسارات فيما يخص التعديل على القانون بشأن الراتب الكامل وقال رئيس اللجنة ماضي الهاجري ان البعض يقول إن التأمينات اعطت مبررات اخرى وتبين ان هذا الكلام غير دقيق لان التأمينات كانت حاضرة في الاجتماع وأكدت التزامها بالقانون.

وتابع: وبالتالي فإن راتب ذوي الاحتياجات الخاصة الذي يحول الى البنك هو ما يصرف بما لا يتجاوز 2750 دينارا.

وذكر انه سيتم إضافة إعاقة العين الواحدة الى القانون ورفعه الى المجلس لمناقشته واتخاذ ما يلزم بشأنه.

جانب من اجتماع لجنة المعاقين أمس

تشكيل وفد شعبي برلماني لزيارة الدول الشقيقة لشرح الضرر الواقع على الكويت

المعيوف: نحتاج إلى 52 صوتا في عمومية الفيفا لرفع إيقاف النشاط الرياضي

اعلن رئيس لجنة الشباب والرياضة البرلمانية عبدالله المعيوف عن تشكيل وفد شعبي برلماني يزور الدول الشقيقة والصديقة لشرح الضرر الذي وقع على الرياضة الكويتية بسبب ايقاف النشاط الرياضي مؤكدا ان اجتماع اللجنة وممثلي وزارة الدولة لشؤون الشباب والرياضة ونائب وزير الخارجية أمس كان حيويا ومثمرا وقال المعيوف في مؤتمر صحافي عقد في مجلس الامة بعد انتهاء اجتماع اللجنة ان الاهم راهنا التركيز على اجتماع الجمعية العمومية للاتحاد الدولي لكرة القدم في 26 فبراير الجاري وسيناقش فيه قرار ايقاف النشاط الرياضي الكويتي الذي اتخذ من قبل المكتب التنفيذي لاتحاد الكرة موضحا اننا بحاجة الى 53 صوتا من اصل 209 دول هي تمثل الجمعية العمومية للاتحاد الدولي لكرة القدم.

وأكد المعيوف ان قرار الإيقاف لا يمكن استمراره ان لم يحصل على تصديق الجمعية العمومية لافتا الى ان الامر متعلق باجتماع الجمعية العمومية وهناك الكثير من الدول الشقيقة والصديقة في الجمعية بالإضافة الى الدول التي نتمتع معها بعلاقات طيبة وجاء دورها لتقف الى جانب الكويت.

وأفاد المعيوف: اننا شكلنا وفدا برلمانيا وشعبيا لنمنع من سعى الى إيقاف النشاط الرياضي بحجة التدخل الحكومي مشيرا الى انه اليوم لا يوجد أي تدخل حكومي والذي يحصل اليوم انه سيتوجه مجموعة من اللاعبين القدامى وعدد من ممثلي الامة سيتجهون الى الاتحادات رغبة منهم لرفع الظلم عن الرياضيين. وتابع قائلا: نحن متأكدون ان الشعب الكويتي سيتكاتف مع هذا الوفد لإقناع ممثلي الاتحادات العربية والخليجية وغيرها للانتصار للحق الكويتي لعودة النشاط الرياضي.

وطالب المعيوف الشيخ احمد الفهد عدم التدخل في موضوع الإيقاف وألا يكون سببا في استمراره وعليه ألا يحث هذه الدول على بقاء الإيقاف للنشاط الرياضي.

جانب من اجتماع لجنة الشباب والرياضة

الخرينج استقبل أعضاء نادي العلوم السياسية

الخرينج مستقبلا أعضاء نادي العلوم السياسية

استقبل نائب رئيس مجلس الأمة مبارك الخرينج في مكتبه أمس أعضاء نادي العلوم السياسية في كلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت يرافقهم عدد من طلبة قسم العلوم السياسية بالكلية.

دشتي يهدد باستجواب العلي إذا لم تنصلح الأمور في وزارة التجارة

د. عبد الحميد دشتي

قال النائب د.عبدالحميد دشتي ان كل يوم لوزير التجارة معنا قصة عجيبة وغريبة ولست ادري ان كان يعلم بما يترتب على قصصه ام هي طواعية وتنفيذ لمخططات الرجل الاخطبوط وكيله السوبرمان صاحب الاذرع المتعددة بادارته لسبع وكالات وادارات في وزارة التجارة العتيدة.

وأضاف: فبعد كل المصائب السابق ذكرها واستمرار تمسكه بالوكيل البراشوتي ها هو ينقل رغبة الوكيل بشغل احد مناصب الوكلاء المساعدين لمن هو في موضع الشبهة والاتهام بموجب الشكوى رقم 000432/16 والمتهم فيها كل من مدير ادارة التموين بالوزارة والوكيل مستطردا: الامر الذي يستوجب ابتداء تأجيل النظر في قرار تسميته كوكيل مساعد ومن ثم ايقافه والوكيل وغل يدهم عن القيام بأي مهام وظيفية لحين البت في الشكوى وانتهاء التحقيق فيها خاصة ان الشبهات التي تضمنتها الشكوى جدية في إثبات الحاق الضرر الجسيم بأموال وزارة التجارة نتيجة تفريط في اداء الوظيفة وإساءة استعمال السلطة وبالتالي التجرؤ في انتهاك حرمة الاموال العامة.

وأردف: يا معالي الوزير أليست هذه قصة غريبة تضاف لمسلسل تخبط وزارتك في عهدك الميمون بسبب تمسكك بالرجل الاخطبوط كوكيل سوبرمان كل يوم مدخلك بطوفة فهل يرضيك ان ننتقل لاستخدام حقنا الدستوري واقولها صريحة سأستجوبك ان لم تصلح الامور وتوقف من هو متهم وفقا للقانون لحين حسم موضوع الشكوى من النيابة العامة اما بحفظها وإما باحالتها للمحكمة.

5 نواب يقترحون تعديل نسب اكتتاب المواطنين في شركات محطات القوى الكهربائية

د. عودة الرويعي

محمد طنا

ماجد موسى

سلطان اللغيصم

فيصل الكندري

تقدم النواب د. عودة الرويعي ومحمد طنا وماجد موسى وسلطان اللغيصم وفيصل الكندري باقتراح بقانون في شأن تعديل المادة الأولى فقره (3) والمادة الثانية من القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت جاء فيه:

مادة أولى: يعدل نص المادة الاولى فقره (3) من القانون لتصبح كالتالي:

نسبة خمسين في المائة (50 % من الأسهم) تخصص بالتساوي لجميع المواطنين ممن يحملون الجنسية الكويتية وقت صدور هذا القانون

مادة ثانية: يعدل نص المادة الثانية من القانون لتصبح كالتالي:

تتولى الجهة الحكومية التي يكلفها مجلس الوزراء بتأسيس الشركة تحديد رأسمالها وتوزيع جميع الأسهم المخصصة للمواطنين بالتساوي بين جميع الكويتيين المسجلة أسماؤهم في الهيئة العامة للمعلومات المدنية وقت صدور هذا القانون ومن غير تخصيص لكسور الأسهم على أن يتم تسديد قيمة تلك الأسهم من الاحتياطي العام للدولة كمنحة وعلى أن تقيد ولا يتم التصرف فيها من ملاكها لمدة عشر سنوات كاملة تبدأ من تاريخ تملكهم تلك الأسهم مع أحقيتهم فقط خلال تلك المدة من تسلم عوائد الأسهم وأرباحها.

مادة ثالثة: يلغى كل حكم أو نص ورد في أي قانون يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة رابعة: يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة خامسة : على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن تعديل المادة الأولى فقرة (3) والمادة الثانية من القانون رقم 39 لسنة 2010 بتأسيس شركات كويتية مساهمة تتولى بناء وتنفيذ محطات القوى الكهربائية وتحلية المياه في الكويت ومن حيث إن النص في المادة 152 من الدستور من أن كل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لا يكون إلا بقانون لزمن محدود وان تكفل الإجراءات التمهيدية تيسير أعمال البحث والكشف وتحقيق العلانية والمنافسة وما نصت عليه المادة 153 من الدستور من أن كل احتكار لا يمنح إلا بقانون والى زمن محدود وكانت الثروات الطبيعية في البلاد تعد من الملكيات العامة والتي يتملك فيها المواطنون تلك الحقوق بالتساوي بينهم وإعمالا لتلك المبادئ وتماشيا مع نصوص المواد 17 و20 و21 من الدستور والتي جاءت جميعها من اجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء المعيشي للمواطنين وحيث إن تلك الشركات هي شركات تنموية لها علاقة بالثروات وجميعها ملك الأمة ولما كان قد تم تشييد المرحلة الأولى من محطة الزور الشمالية كنواة لتنفيذ هذا القانون بعد ان تم ايداع كامل قيمة مساهمة المواطنين عند بدء تأسيس الشركة المستثمرة فكان يقتضى إجراء ذلك التعديل.

اقتراح نيابي بتعديل قانون هيئة أسواق المال

مبارك الحريص

طلال الجلال

تقدم النواب مبارك الحريص وماجد موسى وعودة الرويعي ومحمد طنا وطلال الجلال باقتراح بقانون في شأن تعديل المادة (33) فقره (3) من القانون رقم 22 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية.

مادة أولى: يعدل نص المادة (33) فقره (3) من القانون لتصبح كالتالي:

نسبة خمسين في المائة (50% من الأسهم) تخصص بالتساوي لجميع المواطنين ممن يحملون الجنسية الكويتية وقت صدور هذا القانون والثابتة أسماؤهم بالهيئة العامة للمعلومات المدنية على أن يتم تسديد قيمة تلك الأسهم من الاحتياطي العام للدولة كمنحة من قبلها شريطة أن لا يتم التصرف فيها من ملاكها لمدة عشر سنوات كاملة تبدأ من تاريخ تملكهم لتلك الأسهم مع أحقيتهم فقط خلال تلك المدة من تسلم عوائد وأرباحه

مادة ثانية: يلغى كل حكم أو نص ورد في أي قانون يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة ثالثة: يعمل بهذا القانون من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة رابعة : على رئيس مجلس الوزراء والوزراء كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون.

وجاء في المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون في شأن تعديل المادة (33) فقرة (3) من القانون رقم 22 لسنة 2015 بتعديل بعض أحكام القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية:

ومن حيث إن النص في المادة 152 من الدستور من أن كل التزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لا يكون إلا بقانون لزمن محدود وان تكفل الإجراءات التمهيدية تيسير أعمال البحث والكشف وتحقيق العلانية والمنافسة وما نصت عليه المادة 153 من الدستور من أن كل احتكار لا يمنح إلا بقانون والى زمن محدود وكانت الثروات الطبيعية في البلاد تعد من الملكيات العامة والتي يتملك فيها المواطنون تلك الحقوق بالتساوي بينهم وإعمالا لتلك المبادئ وتماشيا مع نصوص المواد 17 و20 و21 من الدستور والتي جاءت جميعها من اجل رفع مستوى المعيشة وتحقيق الرخاء المعيشي للمواطنين بما يتناسب مع موارد الدولة وثرواتها الطبيعية وحيث إن تلك الشركات هي شركات تنموية لها علاقة بالثروات وجميعها ملك الأمة فكان يقتضى إجراء ذلك التعديل.

الطريجي يسأل الصالح عن مكتب تسوية المديونيات

د. عبد الله الطريجي

وجه النائب عبدالله الطريجي سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح بشأن مكتب تسوية المديونيات جاء فيه:

كم عدد واسماء والمسميات الوظيفية لكل موظف في مكتب تسوية المديونيات في الشركات التي يشرف المكتب عليها وتحت التفليسة؟ ولماذا لم يقم المكتب ببيع الاسهم والاصول العقارية للشركات المفلسة في عام 2009 وقبل ذلك. مع تزويدي بكافة بيانات الشركة والاصول التي تم بيعها مع تاريخ البيع لكل شركة والقيمة واسم كل شركة وقيمة اصول كل شركة؟ هل توقيت تسييل الاصول وبيعها تم في توقيت استثماري سليم مع شرح كافة التفاصيل والربحية التي حققها مكتب تسوية المديونيات وتحديد مبررات وتاريخ البيع لكافة الاصول والأسهم ومدى سلامتها من ناحية حماية حقوق المساهمين والمديونية على كل شركة؟

وهل لدى الادارة التنفيذية للهيئة العامة للاستثمار علم مسبق بالتعيينات المشار اليها وموافقتها على كافة اجراءات وقرارات مكتب تسوية المديونيات؟

القضيبي يسأل عن قانون تنظيم برامج وعمليات التخصيص

وجه النائب أحمد القضيبي سؤالا الى نائب رئيس مجلس الوزراء وزير المالية وزير النفط بالوكالة انس الصالح جاء فيه: بالاشارة الى القانون رقم 37 لسنة 2010 في شأن تنظيم برامج وعمليات التخصيص ونظرا لاهمية التخصيص في رفع كفاءة ومستوى الخدمات العامة واهمية التخصيص للاصلاح الاقتصادي والمالي وكون انه الى يومنا هذا ومن تاريخ صدور القانون لم يتم تخصيص اي خدمة بشكل يفعل القانون وللوقوف للاسباب المؤدية لذلك.

يرجى تزويدي وافادتي بالتالي:

ما تاريخ تحملكم مسؤولية تنفيذ هذا القانون كوزير وما السند القانون لتحملكم هذه المسؤولية والاسباب الداعية لذلك؟

ويرجى تزويدي بالاجراءات التي اتخذت لتنفيذ هذا القانون وما العوائق التي تحول تنفيذه ان وجدت؟

وكم اجتماعا عقد للمجلس الاعلى للتخصيص من تاريخ مسؤوليتكم عن الجهاز؟ وجدولا مقارنا لعدد اجتماعات المجلس منذ تأسيسه.

وهل تم تأسيس جهاز تنفيذي؟ ومتى؟ وهل تم تعيين قيادي تنفيذي للجهاز؟ ومتى مع تزويدي بصور من مراسيم؟ التعيين والتأسيس للجهاز

وما خطة عمل المجلس الاعلى للمرحلة المقبلة لتنفيذ وتفعيل القانون؟

أحمد القضيبي

أبل: كم عدد الموظفين غير الكويتيين في التربية الخاصة؟

قدم النائب د. خليل ابل سؤالا الى وزير التربية وزير التعليم العالي د. بدر العيسى طالب فيه بتزويده بكشف بعدد الوافدين وغير محددي الجنسية الموظفين العاملين بقطاع التربية الخاصة على أن يتضمن مناصبهم الوظيفية وتخصصاتهم العلمية وسنوات الخبرة وتاريخ تعيينهم وتحديد نوع العقد المبرم معهم ومدته كل على حدة حتى تاريخ طرح هذا السؤال.

كما طالب بتزويده بكشف بعدد الكويتيين الموظفين العاملين بقطاع التربية الخاصة على أن يتضمن مناصبهم الوظيفية وتخصصاتهم العلمية وسنوات الخبرة وتاريخ تعيينهم كل على حدة حتى تاريخ طرح هذا السؤال.

د. خليل ابل

حمدان العازمي: الإدارة الجامعية تتعامل باستهتار مع الكارثة البيئية في كلية الطب

حذر النائب حمدان العازمي الادارة الجامعية من محاولات التقليل من خطورة الوضع البيئي في كلية الطب والتلوث الذي كشفته نقابة الأطباء ونقابة العاملين بجامعة الكويت بعد شكوى من أحد أعضاء هيئة التدريس بالكلية واصفا التقصير الذي شاب عمل إدارة كلية الطب ومركز العلوم الطبية لمتابعة هذه الكارثة البيئية بالفادح الذي يستوجب علينا معرفة حقيقته والإجراءات التي قامت بها إدارة الكلية في تنفيذ القرارات والتوصيات التي أقرها مجلس الجامعة منذ ابريل 2015).

وقال العازمي إنه لمن المستغرب أن تتعامل الإدارة الجامعية مع هذه الكارثة البيئية التي تمس حياة وصحة أبنائنا الطلبة وإخواننا أعضاء هيئة التدريس والعاملين بمركز العلوم الطبية بمثل هذا الاستهتار لافتا أنه في ظل الميزانية الضخمة التي تخصصها الدولة لكليات جامعة الكويت لضمان أفضل الأجواء الدراسية والصحية نجد مثل هذا التقصير والتراخي في معالجة هذه المشكلة الخطيرة مطالبا وزير التربية والتعليم العالي بتحمل مسؤولياته السياسية عن هذا التقصير والإهمال الذي يعرض حياة وصحة مرتادي مركز العلوم الطبية للخطر نتيجة هذا التلوث البيئي الذي أكدته تقارير الهيئة العامة للبيئة دون اتخاذ إجراءات فورية لمعالجة هذه الكارثة البيئية وحماية أبنائنا واخواننا مرتادي الكليات الطبية في مبنى مركز العلوم الطبية بالجابرية.

في هذا السياق وجه العازمي لوزير التربية ووزير التعليم العالي د.بدر العيسى حزمة من الأسئلة البرلمانية جاء فيها :

- ما حقيقة التلوث البيئي الذي نشر بالصحف عن كلية الطب؟ ومنذ متى بدأت هذه المشكلة وما المواد العضوية وغير العضوية التي تلوثت بها الكلية؟ وفي أي أقسام تحديدا مع نسبة تركيزها؟ وما الإجراءات التي قامت بها الكلية تجاه هذا التلوث؟

- ماهي القرارات والتوصيات التي اتخذها مجلس الجامعة لمعالجة مشكلة التلوث البيئي بكلية الطب؟ يرجى ذكرها تفصيلا مع بيان نتائج تلك التوصيات والاجراءات التي تم تنفيذها فعليا منذ إقرارها حتى تاريخ الإجابة على السؤال مع تزويدنا بنسخة من محاضر اجتماعات مجلس الجامعة منذ 1 يناير 2014حتى تاريخه.

- هل تقدمت نقابة الأطباء ونقابة العاملين بجامعة الكويت بطلب للانضمام بعضوية اي من اللجان المشكلة لدراسة الوضع البيئي بكلية الطب ومركز العلوم الطبية لمتابعة توصيات وقرارات مجلس الجامعة في هذا الخصوص؟ ان كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدنا بنسخة من تلك الطلبات مع بيان هل قامت الادارة الجامعية بالاستجابة لطلب النقابتين؟ وإن لم تستجب الادارة - لتلك الطلبات التي كفلها قانون العمل رقم 6/2010 للنقابات - فيرجى ذكر الأسباب التي حالت دون ذلك.

- هل دون أو تقدم أي من مرتادي كلية الطب من أعضاء هيئة تدريسية - موظفين - عاملين - طلبة بأي شكوى أو ملاحظة لإدارة الكلية - أو لرؤساء الأقسام - عن انبعاث روائح غريبة في الأقسام التي يعملون فيها أو بأي من مرافق الكلية؟ إذا كانت الإجابة بالإيجاب يرجى تزويدي بنسخة من كل الشكاوى والملاحظات التي تقدمت لعمادة كلية الطب منذ عام 2002حتى تاريخ الإجابة على السؤال مع توضيح الإجراءات التي قامت بها إدارة الكلية حيال تلك الشكاوى والملاحظات.

- يرجى توضيح كمية النفايات الكيماوية والبيولوجية التي تم التخلص منها من كلية الطب منذ عام 2012حتى تاريخ الإجابة على السؤال؟ مع بيان كمية كل سنة على حدة بجدول تفصيلي.

- يرجى تزويدي بنسخة من جميع الكتب والمراسلات الداخليةالتي تمت بين أقسام كلية الطب وإدارة الكلية عن مشكلة التلوث البيئي والروائح الغريبة المنتشرة بالكلية منذ عام 2002حتى تاريخ الإجابة على السؤال؟

حمدان العازمي

- نسخة من جميع الكتب والمراسلات المتبادلة عن مشكلة التلوث البيئي بين عمادة كلية الطب وإدارات جامعة الكويت مدير الجامعة – الأمين العام – الأمناء المساعدين – إدارة الإنشاءات والصيانة – لجنة السلامة بالكليةمنذ عام 2002حتى تاريخ الإجابة على السؤال.

- نسخة من جميع الكتب والمراسلات المتبادلة بين إدارة جامعة الكويت وكلية الطب مع الهيئة العامة للبيئة لبحث مشكلة التلوث البيئي منذ يناير 2014حتى تاريخ الإجابة على السؤال مع تزويدنا بنسخة من كل التقارير التي انتهت إليها هيئة البيئة عن الدراسات البيئية التي أجرتها بالكلية.

- نسخة من جميع الكتب والمراسلات المتبادلة بين إدارة جامعة الكويت وكلية الطب مع معهد الكويت للأبحاث العلمية لبحث مشكلة التلوث البيئي منذ يناير 2014حتى تاريخ الإجابة على السؤال مع تزويدنا بنسخة من كل التقارير التي انتهى إليها معهد الأبحاث عن الدراسات البيئية التي أجراها بالكلية.

- نسخة من جميع الكتب والمراسلات المتبادلة بين إدارة جامعة الكويت وكلية الطب مع شركة نفط الكويت لبحث مشكلة التلوث البيئي منذ يناير 2010حتى تاريخ الإجابة على السؤال مع تزويدنا بنسخة من كل التقارير التي انتهت إليها شركة النفط عن الدراسات البيئية التي أجرتها بالكلية.

- نسخة من قرار تشكيل اللجنة المشتركة بين كلية العلوم ومعهد الكويت للأبحاث العلمية التي أوصى بها مجلس الجامعة مع محاضر اجتماعاتها وتوصياتها وقراراتها منذ تشكيلها حتى تاريخ الإجابة على السؤال.

- نسخة من قرار تشكيل فريق العمل لدراسة تقريري معهد الكويت للأبحاث العلمية والهيئة العامة للبيئة عن الوضع البيئي في كلية الطب ومحاضر اجتماعات الفريق وتوصياته وقراراته التي رفعها لمجلس الجامعة منذ التشكيل حتى تاريخ الإجابة على السؤال.

- نسخة من الكتب والمراسلات ومحاضر اجتماعات لجنة السلامة في كلية الطب لكل ما يتعلق بمشكلة التلوث البيئي بالكلية منذ عام 2002حتى تاريخ الإجابة على السؤال.

- يرجى إفادتنا فيما إذا كان أي من أعضاء هيئة التدريس أو الموظفين أو العاملين أو الطلبة في كليات مركز العلوم الطبية الأخرى كلية طب الأسنان – كلية الصيدلة – كلية الطب المساعد – كلية الصحة العامة قد اشتكوا من أي أشكال التلوث البيئي - أو الروائح الغريبة المنبعثة في أرجاء الكليات - وإذا ما وردتها أي شكاوى في هذا الخصوص مع تزويدنا بنسخة من كل المستندات والكتب والمراسلات ومحاضر اجتماعات اللجان المنعقدة في هذا الخصوص؟ مع نسخة من توصيات اللجان وقراراتها وبيان الإجراءات التي تنفذت منها بتلك الكليات منذ عام 2010حتى تاريخ الإجابة على السؤال.

في ندوة «آراء حول رفع الدعوم» التي نظمها النائب في ديوانه بحضور العمر ومال الله

لاري: السكين وصلت إلى العظم فلنبتعد عن المجاملات لحل أزمة العجز المالي

العمر متحدثا خلال الندوة

العمر: الأزمة تحتاج إلى خبراء محترفين لإدارتها بعيدا عن التخبط

مال الله: اختلاف السلطتين يتمحور حول الآلية الأنسب

أكد نواب وخبراء ان المشكلة ليست في العجز بالميزانية بل في توجيه هذا العجز وكيفية ادارته.

وقالوا إن التخوف ليس من المشكلة بل من كيفية إدارتها.

وأشاروا في ندوة «آراء حول رفع الدعوم» التي نظمها النائب أحمد لاري امس الأول الى وجود خلاف حول الآلية الأنسب في معالجة التحديات التي تواجهها وفق نطاق اختصاصها

وطلبوا من الحكومة ان تضع بدائل عدة للحلول الاقتصادية بدلا من طرح حل واحد فقط حتى لا تتعثر عملية الإصلاح الاقتصادي في منتصف الطريق.

وقال النائب احمد لاري اننا مجتمع اقتصاده يعتمد على النفط بشكل كبيرلكننا نستطيع بالثروة البشرية التي لدينا ان نبني اقتصادنا بشكل جيد وواعد يحسن مستقبلنا.

وشدد لاري على ضرورة الاستعانة بالطاقات الوطنية الشابة التي تزخر بها الكويت مشيرا الى ان ودائع البنوك تبلغ 130 مليار دولار اضافة الى 592 مليار دولار الاحتياطي العام والاجيال القادمة ولنا ان نتخيل ما سيحصل لو استثمرت هذه الاموال في السوق بدلا من توجه التجار الى الودائع التي لا تحقق سوى 3 في المئة عائدا سنويا وحجتهم عدم وجود فرص عمل.

وقال لاري ان الاستثمار المحلي هو الأفضل شريطة تحرير الاراضي وتقليل هيمنة الحكومة على الاقتصاد وتشجيع الخصخصة العادلة المحكمة مشيرا إلى أنه اتضح خلال اجتماع النواب اول من امس مع اللجنة الاقتصادية في المجلس الاعلى للتخطيط والتنمية ان المشكلة تكمن في اتخاذ القرار وتنفيذه.

واضاف لاري: إذا كنا نريد حل هذه المشكلات فعلينا الابتعاد عن المجاملات في الادارة العامة خصوصا وان السكين وصلت الى العظم ومن يواصل هذا الاسلوب الاداري فهو مساهم بزيادة العجز وسوء الحالة التي سنمضي اليها.

وتابع: مهما نضع من حلول فاذا لم يكن لدينا كفاءة واخلاص لن تحل المشكلة لان القيادات الحالية والسابقة اوصلتنا الى هذه المشكلة لافتا إلى ان الإبقاء على هذه القيادات لن يحل المشكلة حتى لو أتوا بأكبر استشاري عالمي.

وطالب باستثمار أراضي وأملاك الدولة معبرا عن أسفه لاستمرار هيمنة الدولة على الاراضي والاقتصاد.

وطالب بضرورة الاسراع بمشروع البديل الاستراتيجي لنظام الخدمة المدنية لحل مشكلة هيمنة الرواتب على نحو نصف مصروفات الموازنة العامة مشيرا الى انه مع توجيه الدعوم للمستحقين فقط لان عدم الترشيد سوف يؤدي الى ان يستفيد الغني من كيس الفقير.

وقال لاري إنه آن الاوان للتوسع بالخصخصة العادلة وإطلاق المشاريع بشكل استثماري بدلا من اشكال استنزاف الميزانية العامة للدولة وضرب مثلا بطرح المدن الجديدة للقطاع الخاص لادارتها وبناء البنية التحتية وليأخذ هو القطاعات التجارية والاستثمارية ويعطي الدولة الجانب السكني وبهذا توفر الدولة الانفاق الهائل على الاسكان وكذلك يجب ان نخصخص المستشفيات لتتخلص الحكومة من العبء المالي الكبير وليتحمل القطاع الخاص المخاطرة ويستفيد والدولة تدفع التأمين وكذلك الامر بالنسبة للتعليم فيجب تنفيذ ما لدينا من دراسات بهذا الصدد

وطالب لاري من الحكومة ان تضع بدائل عدة للحلول الاقتصادية بدلا من واحد فقط حتى لا تتعثر عملية الإصلاح الاقتصادي في منتصف الطريق ومن الآن يجب دراسة كافة البدائل والاطروحات ونضع خطواتها ونقيسها مع معيار التضخم واثره على معيشة المواطن.

من جانبه حذر النائب جمال العمر من المساس بالأسرة الكويتية قائلا: لن نتركها رهينة تخبطات وعدم وضوح رؤية الحكومة الحكومة الاقتصادية في مسألة الدعوم وغيرها.

وقال العمر ان الأزمة كانت متوقعة من عشرات السنين ونحن في مجلس الأمة كان دورنا واضحا حيث قمنا بتخصيص جلسات لمناقشة الحكومة في تداعيات الأزمة وايجاد مصادر دخل أخرى غير النفط مبينا أنه رغم انخفاض أسعار النفض إلا ان وضع الكويت الاقتصادي هو الأفضل خليجيا.

وأشار العمر إلى ان المبالغ الموجودة في صندوق احتياطي الأجيال وصلت الى 580 مليار دولار بينما وصل صندوق الاحتياطي الى ما بين 35 إلى 36 مليار دينار.

وشدد العمر على ان الازمة الراهنة تحتاج إلى خبراء محترفين لإدارتها بعيدا عن التخبط الذي كانت تدار به الدولة في السنوات التي كانت ترتفع فيها اسعار النفط قائلا ان تخوفنا ليس من المشكلة بل من كيفية إدارتها.

من جانبه قال المدير العام للمعهد العربي للتخطيط الدكتور بدر مال الله ان السلطتين التنفيذية والتشريعية حريصتان على مصلحة المواطن وأوضاعه المعيشية مبينا ان اختلاف السلطتين يتمحور فقط حول الآلية التي يراها كل طرف بأنها الأنسب في معالجة التحديات التي تواجهها وفق نطاق اختصاصها.

وأضاف مال الله انه لم يتحدث أحد إطلاقا سواء في الحكومة أو مجلس الأمة أو المجلس الأعلى للتخطيط عن إلغاء أو تقليص الدعم بما يلحق الضرر بالمواطن الكويتي لافتا إلى ان الحديث عن الدعم جاء ضمن الحديث عن القرارات العاجلة التي ينبغي اتخاذها لمعالجة بعض الإجراءات للوصول إلى حزمة تقشفية مبينا أن موضوع الدعم يتم بحثه في هذا التوقيت بسبب الظروف الاقتصادية الضاغطة التي نمر بها حاليا.

وأوضح مال الله ان الميزانية العامة للكويت تنقسم إلى 4 أقسام بغض النظر عن الإطار التقليدي المحاسبي الذي تعالج فيه الميزانية حيث يستحوذ القسم الأول وهو خاص بالمرتبات والأجور على 10 مليارات دينار بينما يستقطب القسم الثاني الخاص بالدعم ما يقرب من 3.5 مليارات وسيصل في الميزانية المقبلة إلى 3.400 مليارات وهذا الرقم يجعلنا نعيد النظر مجددا في هذا الأمر ليس بقصد إلحاق أي ضرر بالمواطن الكويتي ولكن من أجل تعظيم استفادة المواطن الكويتي من سياسة الانفاق في المالية العامة.

واكد أن هيكل الدعم بحاجة الى الترشيد لأنه يوجد فيه هدر كبير فهناك جهات لا تستحق الدعم بل تستفيد منه ويقال ان الغني في الكويت يستفيد من الدعم أكثر من الفقير وهذه النقطة تستدعي إعادة النظر في سياسات الدعم وإعادة ترشيده لافتا إلى ان العديد من الدراسات تظهر ان الدعم عادة يعزز الجانب الاستهلاكي ولا يساعد على ترشيد الانفاق والاستهلاك.

وذكر أن موضوع الدعم ليس بهذا التعقيد الذي يراه البعض فهو يتم خلال حوار ومراجعة بين الجهات المعنية ولا ينبغي الوصول إلى استنتاجات من الآن وإعطاء الموضوع بعدا سياسيا لأن مسألة عدم المساس بالمواطن الكويتي الكل حريص عليها مستدركا إذا كانت هناك إجراءات تؤثر على هذا الوضع فيجب أن يتم تبنيها بحذر شديد وباطار اجماع وطني.

وقال ان هيمنة الحكومة على النشاط الاقتصادي والسياسي والإدارة في السنوات الفائتة جعل لديها جيشا كبيرا من الموظفين والعاملين في الدولة أدى إلى ارتفاع الانفاق الحكومي هذا الانفاق سيتعاظم في السنوات المقبلة بسبب زيادة عدد الموظفين لذا يتعين علينا ان نتخذ موقفا سواء كانت أسعار النفط جيدة أو غير جيدة .

وأوضح أن تكاليف انتاج النفط ليس منخفضة كما يراه البعض لافتا إلى ان انخفاض سعر النفض أدى إلى تراجع الايرادات النفطية من 22.5 مليارا في ميزانية 15/14 إلى 10.800 مليارات في ميزانية 16/15 ثم الى 5.8 في الميزانية المقبلة بمعنى ان العجز في الميزانية المقبلة سيبلغ نحو 12.9 مليار دينار مبينا ان العجز في الميزانية الحالية التقديرية 8.2 في السنة المالية الحالية 2.7 في 15/14 وهذا كارثة كبيرة.

واشار إلى ان معالجة العجز تتطلب كثيرا من الإجراءات في الأجل القصير منها إدارة جيدة وسيولة نقدية متوافرة واستخدام جيد لأدوات الدين العام مع وضع حزمة إجراءات تقشفية صارمة تقنع المواطن بالإجراءات التي ستتخذها فيما يتعلق بالدعم كذلك مطالبين بترشيد الانفاق الاستثماري الذي تنفقه الدولة على المشاريع التنموية واحتياجاتها التنموية خصوصا ان الهدر في هذا النوع من الانفاق أحيانا يكون أكثر من الانفاق الجاري.

وتابع: على المدى الطويل يجب وضع تصور للإصلاح الاقتصادي والمالي وهذا الأمر لا يملكه شخص واحد بل يجب ان تتكاتف جميع جهات ومؤسسات الدولة وان تكون هناك رؤية وطنية مشتركة مع التركيز على تعزيز تفعيل دور القطاع الخاص لتشغيل العمالة ودعم الاقتصاد.

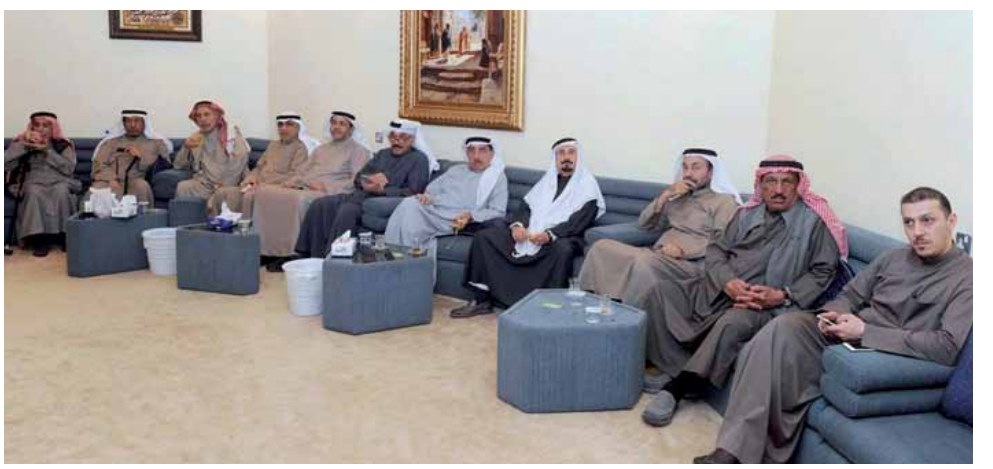
جانب من الحضور

المجلس يصوت اليوم على المداولة الثانية للتقرير

المالية تنجز تقريرها التكميلي لمشروع قانون الوكالات التجارية

جانب من اجتماع سابق للجنة المالية

أنجزت اللجنة المالية تقريرها الخامس عشر التكميلي للتقرير الثاني عن مشروع القانون بتنظيم الوكالات التجارية الذي أقره المجلس في مداولته الأولى في جلسة 26 يناير الماضي وقد تدارست اللجنة التعديلات المقدمة على مشروع القانون والمقدمة من 24 عضوا وهم كامل محمود العوضي وحمود محمد الحمدان وعبدالله يوسف معيوف ود. عبدالحميد عباس دشتي وفيصل محمد الكندري، ومحمد طنا العنزي وماجد موسى المطيري ومبارك الحريص وطلال سعد الجلال وفارس سعد العتيبي وعادل مساعد الخرافي وعدنان سيد عبدالصمد ود. أحمد مطيع العازمي ود. عبدالرحمن الجيران وماضي الهاجري وفيصل فهد الشايع وسعود الحريجي وسلطان اللغيصم ود. عودة الرويعي ود. يوسف الزلزلة ود. منصور الظفيري ومحمد الهدية وخليل الصالح وعبدالله الطريجي وعبدالله التميمي.

وقد اطلعت اللجنة على التعديلات المقدمة من الاعضاء (مرفق رقم 3) وتبين الآتي:

- ان مجموعة من الأعضاء من ضمن الموقعين على التعديل المقدم من مجموعة 27 عضوا سبق ان قدموا تعديلاتهم وهي التعديلات في البنود من 1-6 على تقرير اللجنة الثاني وقد جاء بعضها متطابقا مع ما جاء في التعديل الذي اقره المجلس الذي رأت اللجنة اعتبار التعديل الاخير الذي اقره المجلس تعديلا على تعديلاتهم على ان يتم إدراج التعديلات الاخرى المقدمة على المواد الاخرى من مشروع القانون في الجدول المقارن.

- التعديل المقدم من النائب د.عودة العودة الرويعي واخرين: وهو عبارة عن اقتراح قانون متكامل على جميع نصوص مواد مشروع القانون الذي انتهت اليه اللجنة في تقريرها الثاني وهو عبارة عن مزيج من النصوص الموجودة في مشروع القانون والتعديل المقدم من الحكومة وان الديباجة والمواد 17 - 24 جاءت متطابقة مع ما جاء في التقرير الثاني للجنة مع فارق في ترتيب المواد لذا تم استبعادها من الجدول المقارن.

- التعديل المقدم من النائب محمد ناصر الجبري: تعديل البند (ج) من نص المادة (9) ويهدف الى جواز اعادة قيد الوكالة في حالة ان تكون الوكالة المسجلة سابقا قد انتهى اجلها المحدد في عقد الوكالة على ألا تكون هناك دعوى مقامة أمام القضاء بشأن هذا الانتهاء على ان يكون قد اوفى بجميع التزاماته تجاه الوكيل الاول وقام بتسديد كافة الحقوق والتعويضات المترتبة على إلغاء الوكالة وذلك وفقا للاجراءات والشروط التي تبينها اللائحة التنفيذية. (تم رفضه من قبل اللجنة).

- التعديل المقدم من النائب د. يوسف الزلزلة: يهدف الى تغليظ العقوبة في حالة العود على من يمارس اعمال الوكالة دون ان يكون مقيدا بأن يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد عن عشرين الف دينار او بإغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر أو بإلغاء الترخيص وإغلاق المحل نهائيا او بأكثر من عقوبة من هذه العقوبات وتعلق على باب المحل لوحة بشكل ظاهرة تتضمن منطوق الحكم الصادر بإغلاق المحل.

وبعد المناقشة والاستماع الى وجهات النظر المختلفة انتهت اللجنة الى ما يلي:

1 - استوجب التعديل المقدم بالجلسة على المادتين الثانية والخامسة إعادة ضبط صياغتهما.

2 - تعديل المادة السابعة وذلك بإلزام الوكيل الذي قبل طلبه بالإعلان في الجريدة الرسمية بقيد الوكالة وجميع البيانات الجوهرية المتعلقة بها ويتعين عليه بالاضافة لذلك الاعلان في جريدتين يوميتين اذا كان للمنتج او للسلعة وكيل اخر مقيد وذلك خلال اسبوعين من تاريخ قيد الوكالة وإلا أوقف قيده حتى تمام الاعلان.

3 - تعديل الفقرة الثانية من المادة الثامنة وذلك بمنح الحق لمن لم يبت في طلبه وفقا للمادة السابعة واعتبر مرفوضا ان يطعن في قرار الرفض الضمني خلال ستين يوما بعد مضي الثلاثين يوما المشار اليها.

4 - تعديل المادة التاسعة وذلك بإضافة فقرة جديدة بعدم الجواز للموكل إنهاء العقد من دون خطأ من الوكيل وإلا كان ملزما بتعويضه عن الضرر الذي لحقه من جراء عزله ويبطل كل اتفاق يخالف ذلك.

5 - اضافة مادة جديدة برقم 20 وتنص على اختصاص محاكم الكويت بجميع الدعاوى القضائية الناشئة عن تطبيق هذا القانون ويجوز الاتفاق على اللجوء الى التحكيم لتسوية المنازعات.

6 - إعادة تسلسل المواد اللاحقة.

وبذلك يكون التعديل قد طال خمس مواد وهي المواد 2 و 5 و7 و 8 و 9 واضاف مادة جديدة برقم 20.

وبعد المناقشة وتبادل الآراء انتهت اللجنة الى الموافقة بإجماع آراء اعضائها الحاضرين على مشروع القانون بتنظيم الوكالات التجارية - بعد التعديل - وذلك وفق ما هو وارد في الجدول المقارن. عدا المادة التاسعة فهي جاءت بعدم الموافقة على التعديل المقدم من النائب محمد ناصر الجبري بنتيجة تصويت 2/2 ورجحت كفة الرئيس في عدم الموافقة على هذا التعديل وتمت الموافقة على المادة بعد تعديلها على النحو الوارد لضبط الصياغة 2/2 وذلك بترجيح كفة الجانب الذي منه الرئيس.

وفيما يلي نص مواد المشروع بقانون كما انتهت اليه اللجنة:

المادة الاولى: في تطبيق احكام هذا القانون يقصد بالوكالة التجارية كل اتفاق يعهد بمقتضاه من له الحق القانوني الى تاجر او شركة في الدولة ببيع او ترويج او توزيع سلع او منتجات او تقديم خدمات بصفته وكيلا او موزعا او صاحب امتياز او صاحب ترخيص للمنتج او المورد الاصلي نظير ربح او عمولة.

المادة الثانية: مع مراعاة القواعد التي يتضمنها القانون رقم 68 لسنة 1980 المشار اليه في شأن الوكالات التجارية يجوز ان يكون للموكل اكثر من وكيل وموزع.

ويشترط فيمن يزاول اعمال الوكالات التجارية ما يلي:

1 - ان يكون شخصا طبيعيا او مجموعة اشخاص طبيعيين من حاملي الجنسية الكويتية او ان يكون شخصا اعتباريا على ألا تقل حصة الشريك الكويتي في رأسماله عن 51 %.

2 - ان يكون مقيدا في السجل التجاري.

3 - ان يكون مرخصا له بمزاولة النشاط الذي تشمله الوكالة.

4 - ان يكون مرتبطا بالموكل بعقد وكالة مباشرة او مرتبطا بمن له الحق القانوني في تمثيله.

المادة الثالثة: يشترط ان يتضمن عقد الوكالة التجارية البيانات الآتية:

1 - اسم الوكيل او الموزع واسم الموكل وجنسيته.

2 - السلع او المنتجات او الخدمات التي يشملها العقد.

3 - حقوق والتزامات كل من الموكل والوكيل او الموزع ومدى مسؤولية الموكل عن التزامات الوكيل في مجال تمثيله له.

4 - منطقة عمل الوكيل او الموزع.

5 - مدة الوكالة وكيفية تجديدها.

6 - كيفية انهاء الوكالة وانقضائها.

7 - أي شروط اخرى يتم الاتفاق عليها بين الموكل والوكيل او الموزع ولا تتعارض مع احكام هذا القانون.

المادة الرابعة: لا ينحصر استيراد او توفير أي سلعة او منتج في وكيلها او موزعها وإن كان حصريا ولو اشتملت على حق استخدام العلامة التجارية شريطة ان تتوافر فيمن يستوردها او يوفرها شروط واحكام هذا القانون ولائحته التنفيذية.

وفي جميع الاحوال يجب ان تتوافر في السلع التي يتم استيرادها او توفيرها الشروط والمواصفات القياسية العالمية والخليجية المعتمدة في دولة الكويت وشروط كفالة المصنع التي يلتزم بها الوكيل وان يتم التعامل بالمثل مع الوكلاء والموزعين لنفس السلع والمنتجات لدى دول مجلس التعاون الخليجي.

المادة الخامسة: يقدم الوكيل

التتمة ص11

إلزام الوكيل المقبول طلبه بالإعلان في الجريدة الرسمية بقيد الوكالة

منح الحق للوكيل المرفوض طلبه بالطعن على قرار الرفض خلال 60 يوما

عدم جواز الموكل إنهاء العقد من دون خطأ من الوكيل وإلا ألزم بتعويض الضرر

اختصاص محاكم الكويت بجميع الدعاوى القضائية الناشئة عن تطبيق القانون

لا ينحصر استيراد أو توفير أي سلعة في وكيلها أو موزعها وإن كان حصريا

10 آلاف دينار غرامة أو إغلاق المحل أو إلغاء الترخيص

تغليظ العقوبة على من يمارس أعمال الوكالة من دون أن يكون مقيدا

تتمة المنشور ص10

او الموزع للسلع والمنتجات - اذا ما تم استيرادها من قبل طرف ثالث - خدمات الصيانة والاصلاح التي يقدمها للسلع التي يتولى تسويقها في الكويت وذلك في حالة موافقة المنتج او الموكل على كفالة هذه السلع والمنتجات وما يلزمها من خدمات وبشرط ان تكون السلعة او المنتج التي استوردها الطرف الثالث من ذات نوع السلع والمنتجات التي يتولى الوكيل او الموزع تسويقها في الكويت وان تتوافر في هذه السلع شروط ومقاييس الجودة العالمية ومواصفاتها الخليجية وان تكون خالية من اي عيوب في التصنيع.

وتشمل الخدمات توفير قطع الغيار بالنسبة للسلع والمنتجات المشار اليها في الفقرة السابقة وكذلك توفير الصيانة لها بذات شروط الكفالة دون استيفاء أي زيادة على الاسعار التي تقدم لعملاء الوكيل.

المادة السادسة: يستمر العمل بسجل الوكالات التجارية القائم لدى وزارة التجارة والصناعة وتقيد فيه جميع الوكالات التجارية المقبولة وفقا لأحكام هذا القانون.

ولا يعتد بأي وكالة تجارية غير مقيدة في هذا السجل كما لا تسمع الدعوى بشأنها.

المادة السابعة: يجب على الوكيل او الموزع في الوكالة التجارية ان يطلب قيدها في سجل الوكالات التجارية على النموذج المعدل لذلك.

ويجب على وزارة التجارة والصناعة ان تبت في الطلب المقدم اليها لقيد الوكالة التجارية خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه على النموذج المعد لذلك وإلا اعتبر الطلب مرفوضا وعليها ان تمنح الوكيل الذي قبل طلبه شهادة تثبت قيد الوكالة في السجل المعد لذلك.

ويجب على من قيل طلبه الاعلان في الجريدة الرسمية بقيد الوكالة وجميع البيانات الجوهرية المتعلقة بها ويتعين عليه بالاضافة لذلك الاعلان في جريدتين يوميتين اذا كان ذلك للمنتج او للسلعة وكيل آخر مقيد وذلك خلال اسبوعين من تاريخ قيد الوكالة وإلا اوقف قيده حتى تمام الاعلان.

المادة الثامنة: لوزارة التجارة والصناعة ان ترفض بقرار مسبب طلب قيد الوكالة التجارية وعليها اخطار صاحب الشأن بصورة من القرار بكتاب موصى عليه بعلم الوصول او بأي وسيلة اخرى يتحقق بها الإخطار.

ولمن رفض طلبه او لم يبت فيه خلال ثلاثين يوما وفقا للمادة السابقة ان يطعن في القرار امام المحكمة المختصة خلال ستين يوما من تاريخ اعلانه بالرفض او من تاريخ مضي المدة المشار اليها.

المادة التاسعة: مع مراعاة احكام الوكالات التجارية في قانون التجارة الكويتي يجوز إعادة قيد الوكالة في سجل الوكالات التجارية باسم وكيل جديد في الحالات التالية:

أ - ان تكون الوكالة المسجلة سابقا قد انتهت بالتراضي بين اطرافها.

ب - ان تكون الوكالة المسجلة سابقا قد الغيت بحكم قضائي واجب النفاذ.

ج - ان تكون الوكالة المسجلة سابقا قد انتهى اجلها المحدد في عقد الوكالة.

ولا يجوز للموكل إنهاء العقد دون الإخلال به من قيل الوكيل وإلا كان ملزما بتعويضه عن الضرر الذي لحقه من جراء هذا الإنهاء ويبطل كل اتفاق يخالف لأحكام هذا القانون.

لقطة من جلسة سابقة لمجلس الأمة

المادة العاشرة: يلتزم الوكيل او الموزع حسب الاحوال بما يلي:

1 - توفير السلع او المنتجات او الخدمات التي تحتاجها وكالته بصفة دائمة بشكل كاف وكذلك الحال لقطع الغيار بالنسبة للسلع التي تحتاج اليها وذلك بشرط استمرار توافرها في بلد الانتاج.

2 - توفير الورش اللازمة للصيانة والتصليح التي تحتاجها السلع محل الوكالة وتقديم جميع الضمانات التي يقدمها المنتجون مع مراعاة المواصفات القياسية للدولة.

3 - الاحتفاظ بالمستندات الموضحة لأسعار السلع من مصادرها بالاضافة الى مستندات تأمينها وشحنها ونقلها ورسومها الجمركية على ان تحدد اللائحة التنفيذية المصروفات غير المستندية.

وفي حالة انتهاء الوكالة تستمر التزامات الوكيل او الموزع المشار اليهما لمدة ستة اشهر من تاريخ انتهائها أو الى حين تعيين وكيل او موزع جديد أيهما اقرب.

المادة الحادية عشرة: يجوز للوكيل او الموزع ان يعين مديرا لإدارة وكالته وعليه اخطار وزارة التجارة والصناعة باسم هذا المدير خلال ثلاثة اشهر من تاريخ تعيينه وذلك بخطاب مسجل.

ومع عدم الإخلال بمسؤولية الوكيل او الموزع يكون مدير الوكالة التجارية مسؤولا عن كل تصرف يقع منه بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

يجوز إغلاق المحل المخالف لمدة لا تجاوز 3 أشهر أو إلغاء الترخيص نهائيا

المادة الثانية عشرة: يجوز لكل ذي مصلحة ان يحصل من وزارة التجارة والصناعة على مستخرجات من صحيفة القيد في سجل الوكالات التجارية وفي حالة عدم القيد يُعطى شهادة بذلك،

المادة الثالثة عشرة: يصدر وزير التجارة والصناعة لائحة بقيمة الرسوم المستحقة لتنفيذ هذا القانون.

المادة الرابعة عشرة: يجب على الوكيل او الموزع او من ينوب عنه او الورثة وكذلك على مدير الشركة الوكيلة او الموزعة ان يقدم الى الوزارة طلبا لشطب قيد الوكالة من سجل الوكالات التجارية خلال ثلاثة اشهر من تاريخ انتهاء الوكالة لأي سبب من الأسباب او لحدوث فقدان الوكيل او الموزع لأي من الشروط المنصوص عليها في المادة الثانية من هذا القانون على ان يكون هذا الطلب مشفوعا بالمستندات المؤيدة له.

ويجب على الاشخاص المشار اليهم في الفقرة الاولى عند حدوث تغيير او تعديل في بيانات الوكالة ان يتقدموا بطلب التأشير بذلك في السجل المشار اليها وذلك خلال ثلاثة اشهر من تاريخ التغيير او التعديل.

المادة الخامسة عشرة: يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسة آلاف دينار ولا تزيد على عشرة آلاف دينار كل من ذكر في المكاتبات او المطبوعات المتعلقة بأعمال وكالته التجارية او نشر بأي وسيلة من وسائل النشر انه وكيل لشركة او منتجات او مواد او سلع او بضائع او خدمات دون ان يكون وكيلا مقيدا في سجل الوكالات التجارية.

وفي حالة العود يعاقب بغرامة لا تقل عن عشرة آلاف دينار ولا تزيد عن عشرين الف دينار.

ويجوز الحكم بإغلاق المحل الذي وقعت فيه المخالفة لمدة لا تجاوز ثلاثة اشهر او بإلغاء الترخيص وإغلاق المحل نهائيا وتعلق على باب المحل لوحة بشكل ظاهر تتضمن منطوق الحكم الصادر بإغلاق المحل.

المادة السادسة عشرة: يعاقب بذات العقوبة المنصوص عليها في المادة الخامسة عشرة مل من قدم الى الجهة المختصة او غيرها من الجهات الرسمية معلومات او بيانات يعلم انها غير صحيحة فيما يتعلق بقيد الوكالة في سجل الوكالات التجارية او شطبها او تعديل البيانات الخاصة بها وتأمر المحكمة من تلقاء نفسها بتصحيح هذه البيانات وفقا للأوضاع وفي المواعيد التي تحددها.

المادة السابعة عشرة: مع عدم الإخلال بأي عقوب اشد ينص عليها أي قانون اخر يعاقب بغرامة لا تقل عن الف دينار ولا تزيد على الفي دينار كل من خالف احكام البندين 1 و 2 من المادة العاشرة من هذا القانون وذلك مع التزامه بالتعويض وفقا لقواعد المسؤولية المدنية عند الاقتضاء.

كما يعاقب بغرامة لا تقل عن خمسمائة دينار ولا تجاوز خمسة آلاف دينار كل من يخالف احكام المادة الرابعة عشرة من هذا القانون.

المادة الثامنة عشرة: يكون للموظفين الذين يصدر بتعيينهم قرار من وزير التجارة والصناعة لمراقبة تنفيذ احكام هذا القانون والقرارات الصادرة تنفيذا له صفة الضبطية القضائية ولهم في سبيل ذلك حق دخول المحلات والمنشآت وتفتيشها والاطلاع على مستنداتها وسجلاتها وتحرير محاضر ضبط المخالفات لهذا القانون وعليهم الالتزام بسرية المعلومات التي يطلعون عليها بحكم وظائفهم.

وتنظم اللائحة التنفيذية كيفية القيام بأعمال واجراءات الضبطية القضائية.

المادة التاسعة عشرة: تتولى النيابة العامة التحقيق والتصرف والادعاء في الجرائم التي تقع بالمخالفة لأحكام هذا القانون.

المادة العشرون: تختص محاكم الكويت بجميع الدعاوى القضائية الناشئة عن تطبيق هذا القانون ويجوز الاتفاق على اللجوء الى التحكيم لتسوية المنازعات.

المادة الحادية والعشرون: يصدر وزير التجارة والصناعة اللائحة التنفيذية والقرارات المنفذة لها القانون خلال مدة ستة اشهر من تاريخ نشر القانون بالجريدة الرسمية.

المادة الثانية والعشرون: يلغى القانون رقم 36 لسنة 1964 المشار اليه.

المادة الثالثة والعشرون: على رئيس مجلس الوزراء الوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

خلال ندوة هبوط أسعار النفط وأثره على الاقتصاد الكويتي

الحمدان: خطة الحكومة لتنويع الدخل

أكد النائب حمود الحمدان أن الدول تقوم وتنهار من الجانب الاقتصادي والبترول اداة سخرها الله تعالى ويستطيع الإنسان ان يستثمرها ويطورها مشيرا إلى ماحصل في الكويت خلال الفترة الماضية من وفرة مالية إضافة إلى تأكيد الحكومة أن هناك تنويعا لمصادر الدخل لم يحدث على أرض الواقع.
وقال الحمدان خلال ندوة أقامها في ديوانه أمس الأول تحت عنوان هبوط أسعار النفط وأثره على الاقتصاد الكويتي إن الحضور اليوم ما هو إلا دليل على الوعي والاهتمام من قبل المواطنين على مستقبل الوطن.

الحمدان متحدثا خلال الندوة

وذكر الحمدان أنه قبل سنتين تم الاجتماع مع الحكومة حول موضوع تنويع مصادر الدخل وتحدثنا معها حول هذا الامر وما الخطوات لذلك حيث اوردت لنا خطة جيدة كانت على الورق فقط مشيرا إلى ان هناك العديد من الامور تقف عائقا اضافة إلى ان هناك قوانين بهذا الشأن لم تفعل.
واضاف ان الترهل في اسلوب القيادة وعدم العمل على المحافظة على المال العام من الاسباب حيث ان الجدية مطلوبة حول هذين الامرين وهو ما نفتقده مشيرا إلى الاجتماع مع وزير المالية بعد ان تم الاجتماع مع اللجنة الاقتصادية في المجلس الاعلى للتخطيط لنسمع من الحكومة خططها في مواجهة العجز المرتقب.

عجز الميزانية

ومن جانبه اكد رئيس بنك الكويت التجاري وزير التخطيط التنمية الادارية الاسبق علي الموسى أن دعوم ميزانية العام المقبل كما هي من دون تغيير مستدلا بالأرقام على أن دعوم العام المالي المقبل 2017/2016 لم تتأثر سوى بحركة تغيير أسعار النفط بمستويات بلغت 167 مليون دينار بسبب انخفاض أسعار النفط.
ولفت الموسى إلى ان عجز الميزانية سيتم تمويله من الاحتياطي العام للدولة وهو الأمر الذي يعني أنه لا توجد مشكلة من الأساس مؤكدا ان الموضوع غاية في الأهمية ويشكل مصدر قلق لجميع المواطنين والمقيمين حيث انه يهدد مداخيلهم ومستوى معيشتهم وفق ما أقرت به لجنة التنمية في المجلس الأعلى للتخطيط.
وبين الموسى أن اللجنة أوضحت أن الأرقام المدرجة في ميزانية 2017/2016 تنذر بمستقبل مرعب ستواجهه الميزانية العامة للدولة في السنوات المقبلة واستخدام تعابير مرعب والقلق الشديد إنما هو صدى لما رأته اللجنة ونظرت إليه بقلق شديد.
وأبدى الموسى استغرابه من تحميل المواطن عجز وفشل الحكومة في اقتناص زمن الفوائض المالية ورفع الدعم عنه في وقت شديد الخطورة قد يهدد السلم الاجتماعي مشيرا إلى أن الناس لا يزالون غير مصدقين هل هناك عجز أم لا ؟ فالحكومة في ميزانية 2017/2016 زادت الرواتب وما في حكمها بحوالي 366.5 مليون دينار عن العام المالي الحالي 2016/2015 ليرتفع هذا البند إلى 10.439 مليارات دينار.
وأشار إلى أن بند الدعوم انخفض بسبب تراجعات أسعار النفط حيث إنه يتم احتساب الدعم في الكهرباء والمحروقات بالسعر العالمي.
واستدرك بالقول ليس هناك جدية من قبل الحكومة في تغيير الاوضاع وهو الأمر الذي جعل المتخصصين في حيرة ويتساءلون هل الحكومة جادة في اجراءات الإصلاح الاقتصادي والمالي؟
وأوضح الموسى أن الناس لن يتخلوا عن مستوى معيشتهم حيث لم تتبن الدولة في زمن الفوائض اجراءات من شأنها معالجة الأوضاع بشكل جاد وحقيقي والتي كتب عنها تقارير تكفي لأصلاح دول وليس دولة الكويت وحدها.

علي الموسى

الموسى: دعوم ميزانية العام المقبل كما هي من دون تغيير

أحمد باقر

باقر: على الحكومة توزيع الأراضي على الخريجين الجدد لتنويع مصادر الدخل

وأكد الموسى أن اشراك الناس عبر مجلس الأمة بهذا الأمر الخطير والضروري على قدر كبير من الأهمية للحفاظ على السلم الأهلي بدلا من فرض أمور عليهم في توقيت قد يكون مردوده خاطئا.
ودلل الموسى على كلامه الخاص بعدم المساس ببند الدعومات في ميزانية العام المالي المقبل بالقول إنها بلغت 3.58 مليارات دينار في ميزانية 2016/2015 فيما بلغت 2.89 مليارات خلال العام المالي الحالي 2016/2015 بسبب انخفاض أسعار النفط. ولفت الموسى إلى أمر بالغ الأهمية فيما يتعلق ببند الدعومات والذي أشار فيه عما إذا كان هذا البند موجها إلى المستهلكين فقط من المواطنين أم تشارك فيه المؤسسات الحكومية والشركات المملوكة للدولة؟ داعيا مؤسسات الدولة والحكومة أن تتحمل جزءا من رفع الدعوم التي تطالب المواطنين وحدهم بتحملها.
وأكد الموسى أن الهلع والفزع غير مبرر فالقارئ لميزانية العام المقبل يشير إلى أن الدعوم كما هي والعجز البالغ 12.2 مليار دينار سيتم تمويله بالكامل من الاحتياطي العام للدولة فلم الفزع؟

الأزمة الحالية

ومن جانبه أوضح وزير المالية الأسبق بدر الحميضي أنه من الغريب أن تقوم الدولة برفع أسعار البنزين في وقت تنخفض فيه أسعار النفط والمنتجات البترولية على المستويين العالمي والإقليمي.
وأشار الحميضي في كلمته إلى أن ميزانية العام المقبل انخفضت مصروفاتها بحوالي 300 مليون دينار عن مستواها في ميزانية العام الحالي وهو مبلغ ليس بالكبير لافتا إلى أن الدعوم تصل إلى 3 مليارات دينار والانفاق الرأسمالي بالميزانية منخفض للغاية ويبلغ 17 %.
وقال إن الأزمة الحالية أكثر عمقا وخطورة من أزمات الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي حين وصلت أسعار النفط إلى مستويات تصل إلى 7 دولارات للبرميل وهو أمر يحتاج إلى قرارات جريئة وبالتالي علينا الاتجاه وبسرعة إلى الخصخصة لحل اشكاليات الترهل الاداري والمالي الذي تعانيه الكثير من الدول.
وقال إن الحكومة والمجلس لم يتخذا خطوات جريئة وفعالة على أرض الواقع خلال الفترة الماضية والحالية وبالتالي علينا الابتعاد عن المجاملات والتركيز على الترشيد في الانفاق ومواجهة الأزمة الراهنة.
ولفت إلى أن ميزانية الكويت منذ 10 سنوات تصل إلى 4 مليارات دينار في جانب النفقات فيما تصل حاليا 18 مليارا وكان الدعم يصل إلى 5 مليارات دينار وقتها وانخفض إلى مستوى 3 مليارات دينار وهو أمر لا يعود إلى جهود الحكومة في ضبط الانفاق وانما يعود الأمر إلى تراجعات أسعار النفط وهو ما تقوم وزارة المالية والكهرباء والنفط بالسعر العالمي.
وقال إنه حتى لو ارتفعت بواقع 5 بالمئة سنويا فسنجد أنفسنا بعد 10 سنوات أمام ميزانية تصل إلى 30 مليار دينار معظمها يذهب إلى الرواتب والدعوم وبالتالي فإن السؤال المطروح ما الحل خلال الفترة المقبلة ؟
وأضاف: في اعتقادي أن هناك اجراءات قصيرة واجراءات طويلة والتي من بينها تقليص الدعوم والتي على رأسها نفقات العلاج في الخارج والتي تصل إلى 441 مليون دينار وفق بنود الميزانية في الخارج وكل تلك الأموال في واقع الأمر هي سياحة علاجية على نفقة الدولة والمال العام.
وقال: لو أن تلك الأموال الضخمة أنفقناها في تأهيل وتطوير الرعاية الصحية عبر اقامة مستشفيات وتطوير وتأهيل العاملين في هذا القطاع الحيوي والضروري والذي يحتاج إلى الكثير من العمل.
وتطرق الحميضي إلى بند دعم العمالة الوطنية الذي بلغ 600 مليون دينار موضحا أن هذا البند فيه الكثير من التحايل على الدولة من قبل الكثير من الشركات.
وأوضح أن هناك من يدرس في جامعة الكويت بسبب انخفاض الدخل الخاص به وللأسف هناك من يصل دخله إلى 200 ألف دينار ويحصل على الدعوم مثله مثل أصحاب الدخول المحدود.
وقال: علينا ترشيد استخدامنا في الكهرباء والمياه ويتم توزيع أعباء الاستخدام بعدالة وليس بشكل جزافي.

التتمة ص12

جيدة على الورق فقط

المشاركون في الندوة

جانب من الحضور

تتمة المنشور ص13

وبين الحميضي أن النواب يطالبون الحكومة بتنويع مصادر الدخل في الوقت الذي يحذرونها من عدم المساس بجيوب المواطنين متسائلا كيف يمكن أن يحدث هذا؟ وقال إن الحكومة لا يمكن أن تقوم بتنويع مصادر الدخل مع استمرار قيد عدم المساس بجيوب المواطنين.

وأوضح أن الحكومة عليها التعامل مع حقوقها في فرض إجراءات من شأنها التخفيف من حدة أعباء الدعوم والرواتب وعلينا استغلال أملاك الدولة وفرض رسوم عليها بما يوافق ما هو موجود في السوق وليس على أسس سياسية ومالية.

مقومات النجاح

بدوره قال وزير التجارة والصناعة الاسبق احمد باقر إن صناعة البتروكيماويات تعد مستقبل الكويت ويجب الاستفادة منها من خلال انشاء مصانع وشركات كبرى بأياد وطنية في المستقبل مبينا ان جميع مقومات النجاح في ذلك القطاع متاحة ومن المتوقع ان يضيف إلى الكويت أموالا أضعاف ما يتم تحصيله من تصدير النفط.

وتابع باقر ان الكويت ينقصها الخبرة فقط لإقامة مشاريع البتروكيماويات والحل هو الاستعانة بالشركات العالمية من خلال عقود طويلة الاجل لإنشاء تلك المشاريع على اراضي الكويت.

وأضاف أن الكويت مرت بفترات عصيبة حيث إنها قبل الغزو كانت تمتلك 130 مليار دولار احتياطي عام وبعد الغزو قمنا بصرف 100 مليار دولار كلفة التحرير وإعادة إعمار الكويت وتبقى 30 مليار دولار أصول يصعب تسييلها حيث قامت الحكومة في تلك الفترة باقتراض 5 مليارات دولار لدفع رواتب الموظفين مشددا على ضرورة ان يضع مشرعو القوانين مستقبل الكويت نصب أعينهم وكذلك مستقبل الاجيال القادمة من خلال القوانين التي يتم اعتمادها في مجلس الامة والتي تقوم الحكومة بتطبيقها.

وأشار باقر إلى انه من المتوقع ان يبلغ عدد خريجي الجامعات حتى عام 2030 نحو 430 ألف كويتي مؤكدا انه في حال استمرار زيادة المصروفات بنسبة 10 % سنويا على متوسط 100 دولار للبرميل وتصدير نحو 3 ملايين برميل يوميا سوف تعادل الايرادات المصرفات في عام 2021 حيث سنقع في العجز الفعلي للموازنة.

واوضح ان الاحتياطي العام الآن بلغ 580 مليار دولار مشددا على ضرورة الاستفادة من تلك الأموال عن طريق الاستثمار سواء كان داخليا أو خارجيا متسائلا عن الاحتياطات التي تم تحقيقها على مدار السنوات الماضية؟

وقال باقر: في حال استمرار سعر البرميل في متوسط 25 دولارا للبرميل فان الكويت ستحقق ايرادات بقيمة 5 مليارات دينار في السنة المالية الحالية مطالبا بضرورة تكاتف السلطتين التشريعية والتنفيذية في كيفية بناء الوطن لتحويله الى مجتمع منتج من خلال تنويع مصادر الدخل.

بدر الحميضي

الحميضي: لا يمكن تنويع مصادر الدخل مع عدم المساس بجيوب المواطنين

وشدد على ضرورة معالجة الاختلالات في الموازنة العامة في الفترة المقبلة لتقليص بند الإنفاق على المصروفات التي تشكل نسبة زيادة سنوية ما يضع علامة استفهام على الاقتراحات التي تقدمها الحكومة للحد من عجز الموازنة موضحا أن بند الرواتب في عام 2030 يجب أن يكون سعر البرميل 214 دولارا لكي يستطيع أن يغطي بند الرواتب فقط حيث من المتوقع ان ترتفع إلى حدود 20 مليار دينار.

واوضح باقر أن نحو 93 % من أرض الكويت غير مستغلة ومن هنا يجب ان تبدأ عملية تنويع مصادر الدخل من خلال توزيع الأراضي على الخارجين الجدد لتنفيذ المشاريع المختلفة في جميع المجالات الصغيرة والمتوسطة.

وتابع انه يجب تفعيل دور القطاع الخاص كما كان عليه في القرن الماضي وهو الذي ساهم في بناء الكويت مطالبا الحكومة بضرورة تطبيق ترشيد أو الغاء الدعوم وعدم المساس بخدمات المواطن المقدمة من الدولة مشددا على ضرورة وقف الهدر في الميزانية فورا.

وتساءل باقر لماذا لا تقوم الحكومة بإدارة أملاك الدولة بنفسها لعدم إعطاء الفرصة للمتنفعين بالمتاجرة بمقدرات الشعب

وتابع انه يجب فرض ضريبة على أرباح الشركات العاملة في الكويت حيث إنه في الولايات المتحدة الأمريكية يتم فرض ضريبة بنسبة 30 % على الأرباح.

هبوط الاسعار

من جانبه قال الخبير النفطي محمد الشطي ان تذبذب اسعار النفط سوف يستمر حتى نهاية العام الجاري ويجب على الحكومة ألا تنساق خلف هبوط الاسعار وان تكون واسعة الافق في وضع الخطة المستقبلية.

وأوضح أن النظر إلى أسعار النفط أصبح يهم المجتمع الكويتي بأسره لأنه يمس الأجيال الحالية والقادمة حيث إن الميزانية حددت العام الماضي على سعر البرميل 75 دولارا وميزانية العام الحالي 45 دولارا أما ميزانية العام المقبل فسعر البرميل 25 دولارا وهو ما يضع على عاتق الحكومة التزامات تقشفية في مجالات متعددة.

وتابع الشطي أن أسعار النفط الخام الكويتي هبطت من مستويات 108 دولارات للبرميل في عام 2014 لتصل إلى حدود 19 دولارا للبرميل في بداية العام 2016 ثم شهدت تحسنا لترتفع في حدود 10 دولارات للبرميل مؤكدا أن الأسعار الحالية لا تمثل أساس المشكلة لأن عملية التصدير مرتبطة بعقود والأسعار يتم تحديدها بعقود طويلة الأجل ويتم تحديد الأسعار كل 15 يوما.

وأوضح أن 85 % من النفط الكويتي يباع في السوق الواعدة حيث تتحصل الكويت على أفضل الأسعار مطالبا الحكومة بعدم بناء قراراتها على الأسعار الحالية بسبب تدنيها متسائلا كيف وصلت الكويت إلى الأوضاع الحالية.

وقال إن أوبك تستطيع اعادة التوازن إلى السوق من خلال سحب الفائض مؤكدا أن الخلل من خارج أوبك حيث إن الشركات الأمريكية لا تربطها قوانين تنظم عملية الإنتاج.

وأردف ان الجهود التي تقوم بها بعض الدول أعطت انعكاسا جيدا ما أدى إلى تعافي الأسعار بمقدار 10 دولارات للبرميل ما يعكس أهمية دور منظمة أوبك في ضبط الإمدادات في السوق النفطي.

وأوضح الشطي أن الجهود الحالية قد لا تنجح إذا تم خفض الإنتاج فهناك سوق جديد وهو إيران سوف يتم ضخ ما بين 500 ألف إلى مليون برميل يوميا ما يتسبب في استمرار اختلالات السوق النفطية وكذلك أي خفض سوف ينعكس على ارتفاع الأسعار وهو ما يؤدي إلى عودة النفط الصخري إلى الإنتاج وبالتالي سوف تخسر دول أوبك أسواقها لتربحها دول من خارج المنظمة.

محمد الشطي

الشطي: أوبك تستطيع إعادة التوازن إلى السوق من خلال سحب الفائض

تلفزيون المجلس ناقش تداعيات انخفاض أسعار النفط

الشايع: لا بديل عن تطبيق إصلاحات مالية وترشيد الاستهلاك

ناقش برنامج مفكرة على تلفزيون المجلس الحلول المطروحة لمعالجة الوضع المالي والأزمة الاقتصادية التي خلفها انخفاض أسعار النفط بمشاركة رئيس اللجنة المالية والاقتصادية النائب فيصل الشايع و نائب رئيس لجنة التنمية الاقتصادية في المجلس الأعلى للتخطيط علي البدر.

فيصل الشايع

علي البدر

فمن جهته قال النائب فيصل الشايع إن سبب الأزمة كما يعلمه الجميع يتعلق بارتباط وقيام اقتصاد الدولة على مورد النفط الذي يمثل 97 % من الدخل القومي فيما تتعلق النسبة المتبقية بما تحصله الوزارات الخدمية من رسوم وغرامات وتندرج تحت مسمى إيرادات غير نفطية مشيرا إلى أن الدولة تواجه خطر خسارة ما يقارب من 80 بالمئة من الدخل النفطي إذا استمر انخفاض الأسعار لمدة طويلة معربا عن آماله بصحة التوقعات عن عودة الأسعار إلى الارتفاع مع منتصف العام الجاري.

وتابع الشايع أنه إذا لم تصح تلك التوقعات واستمرت أسعار النفط في معدلها التنازلي الحالي فإن الدولة ستعاني مشكلة في سداد مصروفاتها والتزاماتها حيث إن العجز المحتمل بناء على تقدير سعر البرميل 25 دولارا سيصل إلى 11 مليار دولار علما بأن سعر البرميل حاليا منخفض عن السعر التقديري.

واعتبر الشايع أن الحكومة لم تستفد من تجارب الماضي والتي هبطت فيها أسعار النفط واستمرت سياسة زيادة الأعباء المالية على خزانة الدولة فضلا عن عدم القدرة على تنويع مصادر الدخل وأنه بناء على الأوضاع القائمة فإن الحلول المطروحة لسد العجز الحالي هي تسييل اموال بعض الاستثمارات الخارجية أو الاقتراض من صندوق الاحتياطي العام مشيرا إلى أن المجلس الأعلى للتخطيط يعج بالدراسات التي تخرج وقت انخفاض أسعار النفط وعند عودتها للارتفاع يتم نسيان الدراسات وتغلق عليها الادراج لسنوات معربا عن اعتقاده بأنه قد آن الأوان للتعامل الجدي مع تلك الدراسات وإن كان جاء متأخرا إلا أنه لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار من دون النظر لاحتمالية عودة سعر إلى الارتفاع مجددا.

قضية الدعوم

وفيما يتعلق بالدعوم قال الشايع إن أغلب المبالغ المخصصة لها تذهب للطاقة من كهرباء وماء ووقود وتلك المبالغ تنخفض وترتفع من عام لآخر وفق الأسعار العالمية لها لافتا إلى ان خطة ترشيد الكهرباء واستخدام نظام الشرائح عرضتها اللجنة المالية على المجلس في عام 2002 وتم رفضها في هذا الوقت وأنه لو تم الموافقة عليها لكانت الآن نموذجا لنجاح سياسة الترشيد مع الأخذ بالاعتبار أنها لن تضع تكلفة إضافية على المواطن وإنما ستقلل المبالغ التي يدفعها إذا ما التزم بترشيد الاستهلاك وعدم الدخول في الشريحة الأعلى.

وفي سؤال بخصوص مشاريع الخصخصة أوضح الشايع إلى أن تلك السياسة لابد أن تتم بالتدريج مؤكدا أهميتها في رفع جزء كبير من العبء المالي عن كاهل الدولة إضافة إلى التوسع في مشاريع البي أو تي والالتزام بتحويل اي مشروع يزيد على 60 مليون دينار إلى شركة مساهمة حيث ان تلك الخطوة كفيلة بتحويل المصروفات إلى مشاريع لها مدخول وعائد.

وأشار الشايع إلى أن التعامل الحكومي النيابي في السابق مع قضية الكوادر أدى إلى التضخم المستمر في باب المصروفات الثابتة مشيرا إلى ان استمرار الوضع على ما هو عليه فإن تخطي سعر البرميل حاجز المائة دولار لن يكفي لاستيعاب المصروفات إذا ما استمر التضخم وانتقد التوسع الحكومي في إنشاء الهيئات العامة واقتطاع المهام من الوزارات واسنادها إليها معربا عن اعتقاده في هذا الصدد بأن بعض هذه الهيئات ليس لها داع مقترحا الدمج بين الهيئات لتقليص المصروفات مشددا على أنه لا بديل عن ادخال اصلاحات مالية جديدة والعمل الجاد على تنويع مصادر الدخل والحد من الهدر في ميزانية الدولة في قضية الدعوم عن طريق ترشيد الاستهلاك وليس عن طريق إيجاد مصادر أخرى تمول من جيب المواطن وجميع النواب على قناعة تامة بأهمية التصدي لأي حلول حكومية تأتي على حساب المواطن.

وتابع في هذا الصدد إلى ان المعالجات الحكومية المطروحة بعضها يحتاج إلى تشريع مثل زيادة اسعار الكهرباء والماء والبعض الآخر تستطيع الحكومة القيام به من دون العودة أو الحاجة لموافقة المجلس مثل رفع سعر البنزين أو رفع الرسوم على خدماتها كما أن هناك تحركا حكوميا بخصوص تشريع قانون للضريبة وإعادة النظر في منظومة الدعم الغذائي الخاصة بالتموين وأعاد تأكيد أهمية نشر ثقافة الترشيد مشيرا في هذا الصدد إلى اقتراح تقدم به لضم الترشيد ضمن المناهج الدراسية في المدارس.

وفيما يتعلق بمصير القروض الخارجية والمنح أفاد الشايع إلى أنه بالنسبة للقروض فإنه يتعلق بصندوق التنمية وهو مستقل ماليا ولا تتأثر به الميزانية العامة ويقوم على التمويل الذاتي بل إنه نجح في تنمية دخله وزيادة رأسماله من خلال أرباح تلك القروض أما الإشكالية فتتعلق بالمنح وإن كان لها مردود سياسي وتحقق أهدافا سياسية للكويت في الخارج غير أنه وفي ظل ضرورة تضامن جميع أجهزة الدولة من أجل تخطي أزمة الانخفاض النفطي فأنا ادعم ترشيدها أيضا او إيقافها.

ضبط الإنفاق

واعرب الشايع عن ارتياحه لإجراءات الحكومة لترشيد نفقاتها وقال معلقا: إنها المرة الأولى التي تأخذ فيه الحكومة الموضوع بجدية وتبدأ إجراءات فعلية في أروقة وزاراتها لضبط الإنفاق وتشد على يدها للاستمرار وشمول جميع الأوجه التي يمكن تخفيض نفقاتها.

ولفت النائب الشايع إلى أن الاوضاع الحالية تحتاج إلى تعاون جاد بين الحكومة والمواطن من أجل عبور تلك المرحلة الصعبة والتأسيس لمرحلة جديدة يؤسس من خلالها للاستخدام الواعي للخدمات والطاقة مشيرا إلى أن معادلة المصروفات يستوجب وصول سعر النفط إلى 65 دولارا للبرميل.

وتطرق الشايع بحديثه إلى البديل الاستراتيجي قائلا: إن الحكومة والمجلس قطعا شوطا كبيرا حول نقاط الخلاف وإن الآمال المعلقة على القانون كبيرة في حل مشكلة التضخم المطرد في الميزانية العامة وضبط قضية الكوادر المتفاوتة بين موظفي الدولة في الأجهزة المختلفة.

وفيما يتعلق برفع رسوم الخدمات قال الشايع إن الرسوم لم تتغير منذ زمن بعيد وإن الخدمات التي تقدمها الدولة للمواطن والمقيم تصل إلى خمسة آلاف خدمة متنوعة تستهلك 42% من ميزانية الدولة بينما الدخل لا يمثل اكثر من وإنه بناء على ذلك فإن إعادة النظر بهذه الرسوم ضرورية حيث ان الكويت هي الأقل في رسوم خدماتها بين دول الخليج.

أزمة متوقعة

ومن جهته قال نائب رئيس اللجنة التنمية الاقتصادية في المجلس الأعلى للتخطيط علي رشيد البدر إن الأزمة الاقتصادية متوقعة عند كل هبوط لأسعار النفط وإن مجلس التخطيط يطلق تحذيرات مستمرة منذ سنوات بخطورة استمرار الاعتماد على مصدر متذبذب وغير ثابت ويخضع لعوامل خارجية لا دخل للدولة فيها وأضاف متسائلا كيف للدولة بعد كل ذلك أن تعتمد في دخلها الرئيسي على هذا المصدر؟

وأشار البدر إلى إحصائية تشير إلى أن المصروفات الثابتة والمتعلقة بالباب الأول قفزت بين عامي 2000 و2015 إلى مستويات كبيرة لا تتناسب مع حجم زيادة سوق العمل لافتا إلى عدم إمكانية استمرار تلك الأوضاع حتى لو عاود النفط الارتفاع لأنه أصبح خاضعا لسوق المضاربة التي تهدد ثبات الأسعار أو ضمان استمرارية ارتفاعها في ظل الخلافات السياسية التي تعصف بدول أوبك والتي أفقدت المنظمة السيطرة النسبية على السوق.

وانتقد البدر هيمنة الدولة على ما يقارب 70 بالمئة من النشاط الاقتصادي في الدولة مطالبا بتحرير الاقتصاد من قبضة الحكومة وادخال القطاع الخاص في مختلف القطاعات الاقتصادية مستشهدا بقطاع الاتصالات والذي كان يحقق أرباحا متواضعة في عهده الحكومي مقارنة بما يحققه القطاع من أرباح بعد تخصيصه علاوة على تمدده خارجيا في أكثر من 20 دولة حول العالم.

وشدد البدر على أن تحقيق هدف المركز المالي العالمي لن يتحقق إذا استمرت هيمنة الدولة على غالبية القطاعات الاقتصادية مشيرا إلى أن التجارب الناجحة في كل الدول المتقدمة ينحصر فيها دور الحكومة على الرقابة.

استمرار هبوط أسعار النفط يعيق الدولة عن الوفاء بالتزاماتها المالية

تسييل أموال بعض الاستثمارات الخارجية أو الاقتراض من الاحتياطي العام لسد العجز المالي

الحكومة جادة في وقف الهدر وبدأت باتخاذ إجراءات فعلية داخل وزاراتها

البدر: تضخم باب الرواتب خلال 15 عاما تجاوز الحد الطبيعي ولم يراع تقلبات أسعار النفط

نجاح خطة الإصلاح المالي مرهون بقدرة الحكومة على إقناع الرأي العام بها

افتتح ملتقى الكويت الدولي للفنون الإسلامية

الحمود: الكويت تهتم ببناء الفكر المستنير

أكد وزير الإعلام وزير الدولة لشؤون الشباب الشيخ سلمان الحمود اهتمام الكويت بأهمية دور الفنون والثقافة في بناء الفكر المستنير لخير الأوطان والشعوب.

وقال الحمود في افتتاح الدورة السابعة لملتقى الكويت الدولي للفنون الإسلامية امس الاول الذي تنظمه وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية برعاية سمو الشيخ جابر المبارك رئيس مجلس الوزراء ويستمر حتى الـ 14 من فبراير الجاري إن الملتقى يأتي ضمن أنشطة وفعاليات اختيار الكويت عاصمة الثقافة الإسلامية للعام 2016 وهو يحتوي اعمالا فنية اسلامية تبعث برسالة حضارية من الفنان التشكيلي المسلم الى العالم أجمع بأن الفنون الإسلامية انتجت مصادر للجمال الراقي الذي ألقى بظلاله الإبداعية على المظاهر الحياتية كافة.

وذكر ان هذه الانشطة تؤكد الرسالة الثقافية المهمة التي يحملها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب لرفع الوعي بالفنون الإسلامية وتعزيز روح الانتماء والولاء لدى الناشئة والشباب بثقافة وفنون الحضارة الإسلامية.

بدوره قال وزير العدل وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب الصانع إن الملتقى يعزز مكانة الكويت كمركز لدعم الفنون الإسلامية وتنميتها وتوفير بيئة خصبة في هذا الميدان بالإضافة تعزيز المكانة المرموقة للمسجد الكبير كمعلم ثقافي .

وذكر أن الملتقى أصبح منارة عالمية يلتقي حولها المختصون والباحثون والمهتمون بالفنون الإسلامية. ومن جانبه قال وكيل وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية فريد عمادي في كلمة مماثلة إن الشراكة المجتمعية تأتي ضمن خطط الوزارة الاستراتيجية كقيمة تحرص على تفعيلها وتحقيقها مع الجهات الحكومية والخاصة كافة لدورها الكبير في تعظيم الاداء.

وبدوره قال مدير مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية باسطنبول (أرسيكا) د. خالد ارن ان المركز يعاون مركز الكويت للفنون الاسلامية في هذا الملتقى من خلال اقامة معرض وورشة للزخرفة الاسلامية لالقاء الضوء على مكانة الفن في الثقافة الاسلامية عبر العصور ودوره كوسيلة للتفاهم والتواصل الثقافي بين شعوب العالم.

ومن ناحيته قال رئيس مركز الكويت للفنون الاسلامية التابع لوزارة الأوقاف والشؤون الاسلامية فريد العلي ان ملتقى الكويت للفنون الاسلامية حدث دأب المركز على تنظيمه كل عامين وبات عشاق الفن الاسلامي ينتظرونه لما يقدمه من متعة الاتصال برواد هذه الفنون محليا وعالميا.

الحمود والصانع خلال جولة في المعرض

سيستعرض قريبا في مجلس الأمة تقرير «2014 - 2015» ومؤشرات «2015 - 2016»

ديوان المحاسبة: تغيير القيادات الحكومية وراء استمرار المخالفات

قال وكيل ديوان المحاسبة اسماعيل علي الغانم ان تكرار بعض المخالفات لجهات حكومية يعود إلى تغيير القيادات في الجهات الحكومية مؤكدا أن المرحلة المقبلة تحتاج إلى تضافر الجهود من كل المؤسسات في الدولة في ضوء ازمة انخفاض اسعار النفط. وقال ان الديوان سيستعرض قريبا في مجلس الأمة تقرير (2014 - 2015) وتقرير مؤشرات (2015 - 2016) مشيرا إلى وجود تكليفات خاصة وعامة من جانب مجلسي الوزراء والأمة أبرزها تكليف مجلس الأمة بشأن القياديين الذي انجز رغم عدم تعاون بعض الجهات في توفير البيانات الخاصة بها.

وقال الغانم في تصريح صحافي على هامش اجتماع مبادرة تنمية (الأنتوساي) والمنظمة العربية للاجهزة العليا للرقابة والمحاسبة (الأرابوساي) مع قادة الاجهزة العليا للرقابة الأعضاء وأصحاب المصلحة ان للرقابة المسبقة مزايا عدة للجهات الحكومية أبرزها التحقق من تنفيذ الإجراءات بشكل سليم ووجود منافسة عادلة إلى جانب ترسية المشاريع بشكل قانوني وذلك لمنع حدوث أي مخالفات أو أضرار.

واوضح أنه تم تكليف الديوان كذلك باعداد تقرير عن عقد الأنابيب المتعلق بشركة نفط الكويت والذي قارب على الانتهاء وسيتم تسليمه إلى مجلس الوزراء.

وقال الغانم إن جميع الجهات الحكومية مشمولة برقابة الديوان المسبقة واللاحقة ما لم ينص على غير ذلك في قانون انشاء الجهة أو الهيئة مشيرا إلى عدم تعاون بعض الجهات مع الديوان.

وعن بعض الجهات غير المشمولة بالرقابة المسبقة أفاد بأن المؤسسة العامة للرعاية السكنية تخضع للرقابة المسبقة واللاحقة وأنها أعفيت في فترة من الفترات.

وأضاف أن الديوان قام باعداد تقرير في فترة ما كانت مؤسسة الرعاية السكنية معفاة من الرقابة وآخر وهي خاضعة للرقابتين وأظهر تراجع انجازها عندما كانت معفاة من الرقابة.

وكان الغانم قد ذكر في كلمته في الاجتماع الذي يستمر يوما واحدا أن الديوان يتعاون مع مبادرة تنمية الانتوساي المعنية بتأهيل نظم العمل في نظم الرقابة وتدريب العاملين في تلك الاجهزة والتي تدعم استقلاليتها وحياديتها ومكافحتها للفساد.

وأفاد بأن الديوان حقق انجازا في اجتماعاته السابقة مع مبادرة تنمية الانتوساي من خلال خلق مدربين من أجهزتنا الرقابية لافتا إلى أن أكثر شخص يستطيع أن يعرف احتياجات منسوبي الاجهزة هو من عمل فيها.

من جهتها أشادت رئيس تنمية القدرات ونائب المدير العام لمبادرة انتوساي أرشانا شيرسات باستضافة ديوان المحاسبة الكويتي الإجتماع متمنية أن يكون لمثل هذه الاجتماعات فائدة قيمة وكبيرة لأصحاب المصالح.

وأضافت شيرسات في كلمة مماثلة أن (الأنتوساي) أضافت محفظة جديدة مكونة من ثمانية برامج معتمدة تصب في سياق التنمية المستدامة وتتعلق بالاستقلالية ومكافحة الفساد والمستجدات مثل التعليم الإلكتروني.

وذكرت أن مؤشر المعدل الإيجابي في ارتفاع وتطور ملحوظ لافتة إلى وجود نحو 43 جهة للمحاسبة الحكومية في المنطقة العربية تخدم هذا التوجه.

الصرعاوي متوسطا المشاركين في الاجتماع

اختتام المهرجان الدولي الخامس للجواد العربي

تحت رعاية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح حفظه الله ورعاه أقيم مساء أمس الاول مهرجان الكويت الدولي الخامس للجواد العربي 2016 (بطولة كأس الأمم للخيل المصرية) وذلك بمركز الجواد العربي في بيت العرب.

وأناب سموه في حضور المهرجان نائب وزير شؤون الديوان الأميري الشيخ علي جراح الصباح.

وكان في استقبال ممثل سموه الوكيل المساعد لشؤون الجواد العربي الشيخة سارة فهد الصباح والسادة أعضاء اللجنة.

وبدأ المهرجان بعرض الخيول المشاركة في البطولة واستعراض النتائج من قبل لجنة التحكيم بعدها قام ممثل الأمير بتوزيع الجوائز على الفائزين بالبطولة.

الشيخ علي الجراح والشيخة سارة الصباح

ترخيص 12 مقرا انتخابيا لتكميلية الثالثة

أصدرت بلدية الكويت 12 ترخيصا لمقار انتخابية بنسبة 29 بالمئة من إجمالي عدد المرشحين في الانتخابات التكميلية لمجلس الأمة (الدائرة الثالثة). وقالت إدارة العلاقات العامة في البلدية في بيان صحافي إن عدد المقار الانتخابية المرخصة في محافظة العاصمة بلغت خمسة مقار انتخابية وستة مقار في محافظة حولي ومقر انتخابي واحد في محافظة الفروانية.

وأضافت أن منح التراخيص للمقر الانتخابي يتم بعد الحصول على موافقة الإدارة العام للاطفاء ومديرية الأمن التابع لها الموقع ومن ثم دفع رسوم التأمين 500 دينار كويتي يتم استردادها بعد التأكد من تنظيف الموقع بالكامل وإزالة متعلقات المقر الانتخابي كافة بعد انتهاء الانتخابات.

إقبال كبير على جناح الكويت في معرض الكتاب المصري

اكدت مسؤولة جناح وزارة الاعلام بمعرض القاهرة الدولي للكتاب في دورته الـ 47 عنود السعيد حرص الوزارة على المشاركة في هذه التظاهرة الثقافية المتميزة وتوفير الاصدارات الكويتية كافة للمساهمة في نشر الثقافة العربية.

وأشارت الى ازدحام الزائرين على الجناح الكويتي لاقتناء اصداراته المختلفة الثقافية والاجتماعية والتراثية لاسيما المتعلقة بالعلاقات السياسية بين البلدين.

من جهته أكد مسؤول المطبوعات في جناح وزارة الاعلام الكويتية بالمعرض فهد الحربي في تصريح مماثل لـ(كونا) حرص دولة الكويت على المشاركة في جميع التظاهرات الثقافية العربية لما لها من دور ثقافي كبير في المنطقة.

وشدد على أهمية المطبوعات المتميزة والرائدة المعروضة بالجناح الكويتي والتي تعبر عن كل مايتعلق بدولة الكويت في الماضي والحاضر ومراحل تطورها ونهضتها.

وأشار الى التفاعل الكبير من قبل الجمهور المصري مع الجناح الكويتي لاسيما فئة الشباب منهم مبينا أن ذلك تجلى في حرصهم على تحصيل المعلومات عن تاريخ دولة الكويت.

وأشاد الحربي بالفعاليات والأنشطة الثقافية المتنوعة بالمعرض مشيرا الى أنها تتضمن ما يزيد عن 560 فعالية اضافة الى مشاركة أكثر من 34 دولة من بينهم دولة الكويت و850 ناشرا منهم 50 ناشرا أجنبيا و250 ناشرا عربيا و550 ناشرا مصريا.

جناح الكويت في معرض الكويت المصري

حظر استيراد جميع أنواع الطيور الحية من بريطانيا

قررت الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية حظر استيراد جميع أنواع الطيور الحية وبيض التفريخ والصيصان عمر يوم واحد للدجاج البياض واللاحم من بريطانيا بسبب ظهور مرض انفلونزا الطيور (إتش 5 إن 1).

وأكدت الهيئة في بيان صحافي امس ضرورة خضوع جميع الإرساليات حسب نوعها للشروط والضوابط التي تصدرها إدارة الصحة الحيوانية لديها وشددت على أنه سيتم رفض الإرساليات المصابة بأي من الأمراض الوبائية والمعدية بعد فحص العينات بمختبر الهيئة على أن يكلف المستورد إعادة الطيور والحيوانات المصابة إلى الجهة التي وصلت منها على نفقته الخاصة دون تحمل الهيئة أي مسؤولية.

وأشارت إلى أن مجمل ذلك يأتي على ضوء تقارير المنظمة العالمية للصحة الحيوانية التي تفيد بظهور مرض انفلونزا الطيور (إتش 5 إن 1) في المملكة المتحدة.

الوفيات

● **طالب نايف فرحان الظفيري، 39 عاماً، (شيع)**، الجهراء، النعيم، ق1، ش11، م155، تلفون: 99849495 - 51177792

● **فهد مرزوق محمد الصويلان، 72 عاماً، (شيع)**، رجال: مبارك العبدالله الجابر، (غرب مشرف)، ق2، ش4، م47، تلفون: 99887826، نساء: مشرف، ق5، ش الأول، ج1، م51، تلفون: 99970888

● **عذاب زيدان نايف العنزي، 69 عاماً، (شيع)**، رجال: العدان، ق8، ش9، م25، تلفون: 66533006، نساء: صباح السالم، ق13، ش2، م36، تلفون: 66222998

● **سعود شبرم العفيصان الظفيري، 89 عاماً، (شيع)**، رجال: القيروان، ق1، ش125، م50، تلفون: 67050504، نساء: الصليبخات، ق2، ش104، ج9، م48، تلفون: 24871599

● **لماس مشعل مسلم، 76 عاماً، (تم التشييع)**، رجال: القصر، ق3، مقابل مسجد العيار على الخط السريع، تلفون: 55112299، نساء: القصر، ق3، ش3، ج4، م112

● **رابعة علي عبدالله محمد، 48 عاماً، (شيعت)**، رجال: ديوان الكنادرة، الشعب، تلفون: 99689891، نساء: مبارك العبدالله، (غرب مشرف)، ق2، ش209، م13

● **فيصل علي عبدالعزيز أسطى أحمد بهبهاني، 41 عاماً، (يشيع التاسعة صباح اليوم)**، رجال: الحسينية الجديدة، شرق، بجانب بنك الكويت الوطني المبنى الرئيسي، تلفون: 99688997، نساء: مشرف، ق3، شارع مراد بهبهاني

إنا لله وإنا إليه راجعون

مواقيت الصلاة

الفجر	05.12	العصر	03.10
الشروق	06.33	المغرب	05.33
الظهر	12.02	العشاء	06.51

الدستور aldostoor
جريدة برلمانية يومية تصدر عن الأمانة العامة لمجلس الأمة الكويتي
رئيس التحرير
علام علي الكندري
العنوان : مجلس الأمة - الكويت شارع الخليج العربي
ص.ب 716 . الصفاة 13008 البدالة 22455422
التحرير 22454630 - 22455790 داخلي 2444 . 2170 . 2409
فاكس 22455790
التوزيع : الناشر للطباعة والنشر والتوزيع